محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية

من إعداد الطالبتين: – شيماء مانع – دينا مشري

بعنوان:

مدى إمكانية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الجزائر

دراسة استطلاعية لأكاديميين ومهنيين منطقة برج بوعريريج

أعضاء لجنة المناقشة

سوياد أمينة	دكتورة	رئيسا
عميروش بوبكر	دكتور	مشرفا
بالفروم الزهرة	دكتورة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

بكامل مشاعر التقدير والامتنان، أرفع أصدق عبارات الشكر والعرفان الى كل من كان له أثر في رحلتي التعليمية.

الى الدكتور بوبكر عميروش، والى كل اساتذتنا الأفاضل في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الى كل من شارك في صناعة هذه اللحظة، ولو بكلمة، أو موقف أو دعاء، شكري لا يفيكم حقكم، لكنه نابع من أعماق القلب.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى أمي الحنونة وأبي الغالي وجميع أفراد عائلتي الصغيرة عبد الله، أيمن، جواد، أحمد.

إلى كل من وقف جنبي وشجعني على مواصلة مشواري الدراسي.

إلى كل من علمني حرفا، جميع أساتذتي في مختلف الأطوار.

دينا

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

أهدي هذا النجاح إلى من أحمل اسمه بكل فخر

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى من كَلّل

الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء،

بدون انتظارٍ ولا مقابل

إلى من كانت دعاؤها سر نجاحي، إلى من

حاكت سعادتي بخيوطٍ منسوجةٍ من قلبها .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود...

إلى

أغلى الحبايب أمي

شيماء

الملخص:

تهدف الدراسة الى معرفة مدى امكانية الجزائر على تطبيق معايير التقاريرالمالية الدولية في الجزائر، من خلال تحليل الاطار المفاهيمي لهذه المعايير، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة مفاهيم معايير التقارير المالية الدولية ومراجعة أدبية للدراسات السابقة وتشريعات تبني الجزائر لهذه المعايير، بالاضافة الى منهج ميداني باستخدام استبيان موجه الى عينة من الأكاديميين والمهنيين ، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS وقد توصلت الدراسة الى أن الجزائر تمتلك قدرة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وأظهرت نتائج الاستبيان أن غالبية العينة يرون أن تطبيق IFRS في الجزائر ممكن بنسبة كبيرة.

الكلمات المفتاحية: معايير التقارير المالية الدولية(IFRS)، بيئة الأعمال الجزائرية.

Abstract:

This study aims to assess the extent to which Algeria is capable of applying International Financial Reporting Standards (IFRS), through an analysis of the conceptual framework of these standards. The study adopted a descriptive and analytical approach by reviewing the concepts of IFRS, previous related studies, and the legal framework governing Algeria's adoption of these standards. Additionally, a field methodology was employed using a questionnaire directed at a sample of academics and professionals. The collected data were analyzed using the SPSS software. The study concluded that Algeria has the capacity to implement IFRS, and the results of the questionnaire indicated that the majority of respondents believe that applying IFRS in Algeria is largely feasible.

Keywords: International Financial Reporting Standards, Algerian business environment

قـــائمـــــة المـــحـــتـــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
الملخص	I
قـــائمـــــة المـــحـــتـــويـــــات	II
قـــائـــمـــة الجداول	IIII
قـــائـــمـــة الأشكال	IV
قـــائـــمـــة الملاحق	I
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لمعايير التقارير المالية وتبنيها في الجزائر	
تمهيد	05
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير إعداد التقارير المالية وتبنيها في الجزائر	05
المطلب الأول: عرض معايير اعداد التقارير المالية الدولية الخاصة بالإفصاح والقياس	06
المطلب الثاني: معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالوظائف المتخصصة والقوائم المالية المدمجة	21
المطلب الثالث: تبني معايير التقارير المالية في الجزائر	27
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	42
المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية	42
المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية	44
المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	47
خلاصة الفصل الأول:	50
الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	52
المبحث الأول: الأدوات والطرق المستخدمة	53

المطلب الأول: منهجية وأدوات الدراسة	53
المطلب الثاني: صدق وثبات الاستمارة	56
المبحث الثاني: وصف خصائص العينة	58
المطلب الأول: عرض وتحليل جزء البيانات الشخصية	58
المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج	61
المطلب الأول: تحليل النتائج الاحصائية	61
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات	68
خلاصة الفصل الثاني:	72
الخاتمة	74
قائمة المرجع	77
الملاحق	82
فهرس المحتويات	87

قـــــائـــــمـــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نموذج عمل اعتراف وقياس الأصول المالية حسب المعيارIFRS9	24
02	فصول القانون11-07	36
03	الإحالات الواردة في القانون11-07 إلى المرسوم التنفيذي رقم158-08	38
04	المعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي المبينة في المرسوم التنفيذي رقم158-08	39
05	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	44
06	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	46
07	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	49
08	توزيع الاستمارات	55
09	درجات مقياس ليكرت	55
10	تقسيم متوسطات العينات	56
11	معامل الفاكرومباخ	57
12	توزيع عينة الدراسة وفقا للمتغير الجنسي	58
13	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	59
14	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى	60
15	توزيع عينة حسب الوظيفة	61
16	تكرار ونسب العبارات	62
17	المتوسط والانحراف المعياري للعبارات	67
18	اختبار الفرضيةT-Test	70

قـــائـــــمـــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الدائرة النسبية لمتغير الجنس	58
02	مدرج تكراري لمتغير العمر	59
03	دائرة نسبية للمتغير حسب المستوى	60
04	دائرة نسبية لمتغير حسب الوظيفة	61

قـــــائـــــمـــــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	استبانة الدراسة	82
02	ملحقاتSPSS	85

مقدمة

تمهيد:

أدى التطور الاقتصادي الى توسيع النشاطات الدولية، مما نجم عنه صعوبة في توافق وتوحيد النظام المحاسبي في ظل اختلاف القواعد من دولة الى أخرى، ومن أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية في مختلف أنحاء العالم جاءت فكرة انشاء هيئة دولية حملت اسم لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC سنة 1973، ليتشكل سنة 2001 مجلس جديد يسمى مجلس المعايير محاسبة دولية IASB، الذي يهدف الى ملأ الفوارق وزيادة توافق التشريعات دوليا لتلبية حاجات مستخدمين، من خلال تعديل معايير المحاسبة الدولية السابقة IAS، واصدار معايير الابلاغ المالي الدولية الجديدة وتفسيرها من قبل اللجنة الدولية لتفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية IFRIC، وكان الهدف الاسمى للجان تضييق فجوة الاختلاف في النظم المحاسبية بين الدول.

وفي ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم وبروز ما يعرف بالعولمة الاقتصادية اصبح من الضروري التعجيل في تطبيق الجزائر لهذه المعايير وجعل النظام المحاسبي المالي متلائما مع احتياجات مستخدمي المعلومة المحاسبية على المستوى الوطني والدولي، وباعتبار الجزائر تبنت هذه المعايير كغيرها من الدول من خلال النظام المحاسبي المالي واصلاحاته سعيا لرفع درجة مصداقية المعلومات المالية ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي اصبح واقعا حتميا تفرضه العولمة الاقتصادية، الا أن المعايير المحاسبية الدولية تم وضعها من قبل الدول المتقدمة وفقا لحاجاتها وخصائصها والتي تختلف عن حاجات وخصائص الدول النامية، وعليه بات موضوع تطبيقها موضوعا مهما للغاية ومحلا للدراسة، وعلى اثر هذا الهدف تمحورت دراستنا على استقصاء اراء المهنيين والأكاديميين ومعرفة اراءهم حول واقع امكانية تطبيق معايير الابلاغ المالية الدولية في الجزائر.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

– ما مدى امكانية تطبيق معايير تقارير المالية الدولية في الجزائر؟

فرضية الدراسة: للإجابة عن الاشكالية المطروحة السابقة تمت صياغة الفرضية التالية:

–لا يمكن للجزائر أن تطبق معايير التقارير المالية الدولية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في حصر آراء عينة من المهنيين والأكاديميين حول امكانية الجزائر على تطبيق معايير تقارير المالية الدولية، كما تستمد الدراسة أهميتها من الاتجاه الدولي المتزايد نحو تطبيق معايير

التقرير المالي الدولية IFRS من أجل الحد من المشاكل المحاسبية التي تحدث على المستوى الدولي، حيث أن الرغبة في الاندماج في الاقتصاد الدولي دفعت العديد من الدول إلى اعتمادها معايير وطنية بشكل رسمي، وعملت دول أخرى على تكييف أنظمتها المحاسبية وفق هذه المعايير الدولية وهو ما انتهجته الجزائر حين تبنت المعايير المحاسبية الدولية ضمنيا في نظامها المحاسبي الماليSCF

- **أهداف الدراسة:**

-معرفة مدى إمكانية تطبيق معايير التقارير المالية في الجزائر.

- **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة وإثبات أو نفي الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على الأداة البحثية التالية الاستبيان في معالجة الفصل التطبيقي من خلال توزيعها على خبراء الميدان المحاسبي والأكاديميين وتحليلها ببرنامجSPSS.

- **حدود الدراسة:**

- الحدود الموضوعية: دراسة معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي.
- الحدود الزمنية : تشمل فترة توزيع استبيان الدراسة في الفترة بين 15 ماي الى 30 ماي.
- الحدود البشرية: العينة المعنية المختصين، المهنيين، دكاترة وأساتذة التخصص.
- الحدود المكانية: جامعة محمد البشير الابراهيمي ، المنطقة الصناعية برج بوعريريج.

- **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

-توافق موضوع الدراسة مع التخصص الجامعي؛

-الرغبة الشخصية في دراسة المعايير المحاسبية الدولية؛

-تماشي موضوع الدراسة مع الاتجاه العالمي نحو التوحد المحاسبي.

- **صعوبات الدراسة:**

-قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث؛

-ضيق وقت إنجاز الجانب التطبيقي.

- **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول الاطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية، أما المبحث الثاني الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية لمدى امكانية تطبيق معايير التقارير المالية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم أدوات الدراسة، أما المبحث الثاني تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمعايير التقارير المالية وتبنيها في الجزائر

تمهيد:

فرضت التحولات الاقتصادية والمالية العالمية الحاجة إلى توحيد القواعد المحاسبية، مما أدى إلى اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) كإطار مرجعي موحد يعزز شفافية وجودة المعلومات المالية. وقد سعت الجزائر إلى مواكبة هذا التوجه من خلال تبني النظام المحاسبي المالي (SCF)، المستوحى جزئيًا من IFRS، مما يثير تساؤلات حول مدى إمكانية تطبيق هذه المعايير في البيئة الجزائرية. لذلك، يعرض هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، من خلال التعريف بالمعايير الدولية وتحليل تجربة الجزائر في هذا المجال، مدعوما بأبرز الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير الابلاغ المالية الدولية وتبني الجزائر لها

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير إعداد التقارير المالية وتبنيها في الجزائر

في خضم التحولات العميقة التي يشهدها النظام المالي العالمي، برزت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) كمنظومة معيارية موحدة، تسعى الى تجاوز الفروقات المحاسبية بين الدول وتكريس مبادئ الشفافية والموثوقية في عرض الأداء المالي للكيانات الاقتصادية، وقد أصبحت هذه المعايير مرجعية دولية ملزمة لكل من يسعى للاندماج في السوق المالية العالمية.

ويأتي هذا المبحث ليؤسس الاطار المفاهيمي الذي تستند اليه هذه المعايير، من خلال التعمق في بنيتها النظرية، ومجالات تطبيقها ومكوناتها الرئيسية، لاسيما تلك المتعلقة بالإفصاح، والقياس، والاعتراف، والعرض، فضلا عن المعايير ذات الصلة بالقطاعات المتخصصة والقوائم المالية المدمجة، كما يبرز هذا المبحث الخلفية النظرية لتبني الجزائر لهذه المعايير من خلال نظامها المحاسبي المالي، في محاولة لفهم مدى ملاءمة هذا التبني للسياق المحلي ومتطلبات المعايير.

المطلب الأول: عرض معايير اعداد التقارير المالية الدولية الخاصة بالإفصاح والقياس

من خلال هذا المطلب سنستعرض الأطر الرئيسية لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية الخاصة بالإفصاح، العرض القياس.

الفرع الأول: معايير التقرير المالي الدولية الخاصة بالإفصاح

- أولا: معيار التقرير المالي الدولي رقم 11 الترتيبات المشتركة

حل المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 31 "الحصص في المشاريع المشتركة"، أصبح ساري المفعول 2013/01/01 [1].

1-هدف المعيار:

يهدف المعيار إلى وضع مبادئ للتقرير المالي من قبل الشركات التي تمتلك حصة في الترتيبات التي تخضع لسيطرة بشكل مشرتك ويتحقق هذا الهدف عندما يتطلب من الشركة التي تكون طرف في ترتيب مشرتك، أن تحدد نوع هذا الترتيب الذي تشارك فيه من خلال تقويم حقوقها، والتزاماتها، وأن تحاسب عن تلك الحقوق، والالتزامات وفقا لنوع ذلك الترتيب المشترك[2].

2-نطاق المعيار:

يطبق هذا المعيار على جميع الشركات التي تكون طرف في ترتيب مشترك[3].

3-الافصاحات:

متطلبات الافصاح المتعلقة بإعداد القوائم الموحدة والشركات التابعة تم نقلها لمعيار الابلاغ الدولي رقم(12) " الافصاح عن المصالح في المنشآت الاخرى"[4].

---

[1] https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs11 Consulter le : jeudi 06/03/2025 le 10 :19AM.

[2] شنوف حمزة، **قياس مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF للمعايير المحاسبية الدولية**، وإن انعكاسات تطبيقها على نتائج التحليل المالي دراسة حالة مجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية، اطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتورة، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017، ص 45.

[3] جمعة حميدات، **خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، طبعة عام 2013، من شر عن طريق المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانوني، عمان المملكة الأردنية الهاشمية، 2013 ص 803.

[4] زواتنية عبد القادر، **مطبوعة جامعية بعنوان المعايير المحاسبية الدولية 2**، موجهة إلى طلبة سنة أولى ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2021/ 2022، ص 83.

– ثانيا: معيار التقرير المالي الدولي رقم12 الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى

صدر المعيار سنة 2011 وحل محل الإفصاحات التي وردت في كل من معيار المحاسبة الدولي رقم 27 السابق "القوائم المالية الموحدة والفصلة"، ومعيار المحاسبة الدولية رقم 28 السابق "الاستثمارات في الشركات الزميلة" وكذلك معيار المحاسبة الدولي رقم 31 السابق والذي تم إلغائه "الحصص في المشاريع المشتركة" [1].

1–هدف المعيار:

يهدف المعيار إلى الطلب من المنشآت الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة بمصالح المنشأة مع المنشآت الأخرى، وتأثير مصالح المنشأة في المنشآت الأخرى على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية[2].

2–نطاق المعيار:

يتم تطبيق متطلبات المعيار على المنشآت التي لها مصالح في (الشركة التابعة، الترتيبات المشتركة، الشركة الزميلة، بعض أنواع المنشآت المسيطر عليها ولا يتم تضمينها ضمن القوائم الموحدة)[3].

ولا ينطبق هذا المعيار على ما يلي[4]:

–خطط منافع ما بعد انتهاء الخدمة خطط منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى التي يعالجها معيار المحاسبة 19 "منافع الموظفين"؛

–القوائم المالية المنفصلة وينطبق عليها متطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم 27 باستثناء ما ورد في البند4 "بعض أنواع المنشآت المسيطر عليها ولا يتم تضمنها ضمن القوائم الموحدة"؛

–بعض العمليات المشتركة والمشاريع المشتركة المملوكة من المنشأة لا تشارك في عملية السيطرة واتخاذ القرارات للعملية التشغيلية أو المشاريع المشتركة؛

---

[1] https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs12 Consulter le : vendredi 07/03/2025 le 09 :09 AM.

[2] جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 815.

[3] شنوف حمزة، مرجع سابق، ص 47.

[4] زواتنية عبد القادر، مرجع سابق، ص 85 86.

-معظم الإستثمارات التي تملكها المنشأة، ويتم المحاسبة عنها حسب متطلبات المعيار الإبـــلاغ المالي الدولية 9 "الأدوات المالية".

3- الافصاحات:

يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن:[1]

- الاعتبارات العامة المتعلقة الإفصاح؛
- الإجهاد ات والافتراضات الهامة؛
- الحقوق في المؤسسة التابعة؛
- الحقوق في الترتيبات المشتركة والمؤسسات الزميلة؛
- الحقوق في المؤسسات المهلة غير الموحدة.

وهذا المعيار خاص بالإصلاحات التي تخص كل من المعيارين IFRS11 IFRS10 .

- ثالثا: معيار التقرير المالي الدولي رقم 14الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية

يعتبر المعيار من المعايير الحديثة المؤقتة، الذي ينطبق فقط على المنشآت التي تتبنى المعـــايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة[2]، صدر هذا المعيار عام 2014، حيث بدأت سريان مفعولـــه على القوائم المالية المعدة أول مرة بموجب المعيار للفترة المالية التي تبدأ من 2016/1/1 مـــع السماح بالتطبيق المبكر[3].

1-هدف المعيار:

يهدف المعيار إلى تحديد متطلبات إعداد التقارير المالية لأرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلـــة، والتي تنشأ عندما تقدم المنشأة سلع أو خدمات للعملاء بسعر أو معدل يخضع لتنظيم الأسعار[4].

---

[1] وئام حمداوي، جودة المعلومات المحاسبية بين معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتورة، جامعة محمد خضير-بسكرة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019/ 2020، ص 72 73.

[2] سعيداني محمد السعيد، مطبوعة بعنوان المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليةIFRS، موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص محاسبة ومالية المؤسسة، جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018 2019، ص 163.

[3] https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs14 Consulter le : lundi 10/03/2025 le 08 :57 PM.

[4] Idem.

2-نطاق المعيار:

يسمح هذا المعيار دون يلزم من المنشأة التي تطبق معايير المحاسبة الدولية لأول مرة تطبيق متطلبات هذا المعيار في قوائمها المالية المعروضة لأول مرة بموجب المعايير الدولية التقارير المالية، إذا كان لديها أنشطة يتم تحديد أسعارها، وقامت الاعترافات حسابات قانونية مؤجلة سواء مدينة أو في قوائمها المالية السابقة قبل تبني المعايير الدولية والمعدة موجب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أي المعايير الوطنية ويجب على المنشأة التي تختار تطبيق هذا المعيار تطبيق جميع متطلبات[1].

3-الافصاحات:

يجب على المنشأة التي تختار تطبيق هذا المعيار الإفصاح عن المعلومات يمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة بتشريع الأسعار الخاصة بتسير السلع والخدمات للعملاء، بما في ذلك معلومات حول أنشطة المنشأة الخاضعة لتنظيم الأسعار، وآلية تحديد تلك الأسعار والإصلاحات عن تلك الأسعار، وكذلك آثار مخاطر وحالة عدم التأكد الخاصة بأداء أو استرجاع الحسابات القانونية المؤجلة وكذا الإفصاح عن تأثير تنظيم الأسعار على القوائم المالية للمنشأ[2].

- رابعا: معيار التقرير المالي الدولي رقم 7 الأدوات المالية الإفصاحات

استدعى مجلس المعايير المحاسبة الدولية IASB في أفريل 2001 الى تبني المعيار المحاسبي IAS30 الذي أصدرته لجمة معايير المحاسبة IASC ليتم الغاءه في أوت 2005 ليتم إصدار معيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS7، حيث قام هدا الأخير بنقل متطلبات الافصاح الى المعيار الدولي IAS32 الذي كان تحت تسمية الأدوات المالية العرض والافصاح[3].

1-هدف المعيار :

---

[1] زواتنية عبد القادر، مرجع سابق، ص 97.

[2] سعيداني محمد السعيد، مرجع سابق، ص 167.

[3] https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs7 Consulter le : samedi :17/05/2025 le 00:18 pm

يهدف هذا المعيار الى مطالبة المنشأة بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية تمكن المستخدمين من تقويم أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للمنشأة ولأدائها المالي، وتمكنهم معرفة طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة خلال الفترة وفي نهاية فترة التقرير، والطريقة التي تدير بها المنشأة تلك المخاطر[1].

2-النطاق المعيار[2]:

يطبق هذا المعيار على كافة المنشآت ولكل أصناف الأدوات المالية باستثناء:

- الحقوق في الشركات التابعة والخليفة والمشاريع المشتركة ومنافع الموظفين؛
- العقود الناجمة عن الالتزامات الطارئة في إندماج الأعمال بموجب معيار الإبلاغ المالي IFRS3؛
- عقود التأمين والمعرفة بموجب معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS4؛
- كما لا يشمل نطاق المعيار الأدوات المالية والعقود والالتزامات الناشئة عن عمليات التسديد على أساس السهم والتي تخضع لمتطلبات معيار الابلاغ المالي IFRS2.

3-الإفصاحات :

نص المعيار انه يجب الإفصاح ضمن القوائم المالية أو الملحق على[3]:

- السياسات المتبعة في إدارة المخاطر المالية والإحتياطات المنتهجة لمواجهتها؛
- الأحكام والشروط والأساليب المعتمدة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية؛
- معلومات حول طبيعة الأدوات المالية وشروطها ومواصفاتها التي قد تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية؛

---

[1] محمد السعيد سعيداني وميلودي مصطفى، أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS9"الأدوات المالية الإفصاحات" في إدارة مخاطر شركة التأمين دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية، جامعة عمار ثليجي-الاغواط-، مجلة المهل الاقتصادي، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2021، ص380.

[2] محمد السعيد سعيداني وميلودي مصطفى، مرجع سابق، ص 380.

[3] المرجع نفسه، ص62.

– المبادئ والأساليب المحاسبية المعتمدة(معدلات الفائدة، مخاطر الائتمان، القيمة العادلة وغيرها).

–خامسا: المعيار الدولي رقم 18العرض والافصاح في القوائم المالية

في 9 أبريل 2024.أصدر مجلس معايير المحاسبية الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 بعنوان " العرض والافصاح في القوائم المالية"، ليحل محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IAS1 "عرض القوائم المالية"، يهدف IFRS18 الى تحسين كيفية تقديم المعلومات في القوائم المالية، مع التركيز على بيان الأرباح والخسائر والملاحظات المرفقة، مما يعزز الشفافية وقابلية المقارنة بين الشركات، موعد سريان هذا المعيار في 1 يناير 2027، ويبقى التطبيق المبكر اختياري[1].

سادسا: المعيار الدولي رقم 19 الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الافصاحات

يهدف هذا المعيار الى[2] تبسيط متطلبات الافصاح للكيانات التي تطبقه، بحيث تلتزم فقط بالافصاحات المنصوص عليها فيه دون الحاجة لتطبيق متطلبات الافصاح في معايير المحاسبة الدولية الأخرى.

يتحدد نطاق تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 بالشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة، والتي يجوز لها استخدام هذا المعيار في بياناتها المالية (المجمعة أو المنفصلة أو الفردية)، بشرط أن تكون شركة تابعة، لا تمتلك مساءلة عامة، وتكون لديها شركة أم تعد بيانات مالية موحدة متاحة للاستخدام العام، ومتوافقة مع معايير IFRS، ولا يشمل هذا المعيار الكيانات التي تتداول أدواتها المالية في الأسواق العامة أو تحتفظ بأصول ائتمانية للغير كجزء رئيسي من أنشطتها.

الفرع الثاني: معايير التقرير المالي الدولية الخاصة بالاعتراف والقياس

– اولا: معيار التقرير المالي الدولي رقم 1 تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي الأول مرة

(1) https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs18 Consulter le : samedi 15/03/2025 le 07 :46 PM.
(2) https://www.ifrs.org/ consulter le : dimanche 25 / 05/ 2025 le 13 : 10

صدر المعيار سنة 2003، وتم تعديله عدة مرات، واقترح المجلس تحسينات خاصة بالمعيار في 2007 وتبقى نسخة المعيار الصادرة عام2008 على جوهر النسخة السابقة لكن بصياغة مختلفة على ان تم تطبيقه بداية من جانفي2009 [1].

1-هدف المعيار:

يهدف المعيار الى ضمان معلومات عالية الجودة من خلال توفير الشفافية وقابلية المقارنة للمستخدمين، وكذا توفير نقطة بداية مناسبة للمحاسبة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يمكن تحقيق ذلك بتكلفة لا تتجاوز المنافع التي تعود على المستخدمين.[2]

2-نطاق المعيار[3]:

يغطي المعيار القوائم المالية للمنشأة التي تتبنى معايير اعداد التقارير المالية لأول مرة.

يغطي المعيار المنشآت التي عرضت معظم قوائمها المالية السابقة وكانت ملتزمة بمعايير اعداد التقارير المالية في كل الجوانب فيما عدا أنها لا تحتوي على بيان صريح دون تحفظ بأنها تلتزم بمعايير اعداد تقارير المالية الدولية جميعها أو جزء منها.

ينطبق المعيار على المنشآت التي كانت تطبق معايير اعداد تقارير المالية الدولية، أو أن القوائم المالية معدة وفقا لIFRS ولكنها معدة لاستخدام الداخلي فقط بدون جعلها متاحة لملاك المنشأة أو أي مستخدمين خارجيين.

3- الاعتراف والقياس[4]:

---

[1] https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs1 Consulter le : dimanche 11/05/2025 le 21:55 PM

[2] وئام حمداوي، مرجع سابق، ص44.

[3] محمد بوسماحة، **مطبوعة بعنوان المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS**، موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس تخصص محاسبة ومراجعة وطلبت الماستر تخصص محاسبة جباية معمقة، جامعة طاهري محمد-بشار-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019/ 2020، ص 130.

[4] سفيان بوزيد، **مطبوعة جامعية بعنوان محاضرات في مادة معايير المحاسبة الدولية**، موجهة لطلبة سنة ثانية Master في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2021 2022، ص98.

- يجب على الشركة إعداد ميزانيتها الافتتاحية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSوالتي تعتبر نقطة بداية للمحاسبة بمقتضى المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليةIFRS، وهي الميزانية للشركة في تاريخ الانتقال إلى المعايير الدولية
- يجب على الشركة استخدام سياسة المحاسبية في ميزانيتها وجميع الفترات المعروضة فيها قوائمها المالية الأولى التي تطبقIFRS أي أنه يجب التطبيق الكامل بأثر رجعي المعايير النافذة في تاريخ تقارير الشركة مع بعض استثناءات المحدودة المتعلقة بأدوات المالية عقود التأمين
- عند إعداد الميزانية الافتتاحية يجب الاعتراف بكافة الأصول والالتزامات التي تتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الاعتراف بها ولم تكن تظهر في القوائم المالية للشركات قبل تبني المعايير لأول مرة، إزالة الأصول والالتزامات التي لا يسمح المعيار إثباتها، وإعادة تصنيف البنود المثبتة سابقا

– ثانيا: معيار التقرير المالي الدولي رقم 2(الدفع على أساس الأسهم)

صدر المعيار سنة 2004 وأصبح ساري المفعول اعتبارا من 2005/1/1، وقد تم إجراء عدة تعديلات لاحقة عليه آخرها تعديلات سنة 2018 التي قدمت توضيحات حول كيفية تطبيق المعيار في بعض الحالات الخاصة[1].

1–هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد التقارير المالية التي تقدمها أي جهة عند إجراءها معاملة دفع الأسهم، ويتطلب هذا المعيار على وجه الخصوص من الجهة أن تعكس في بيان أرباحها وخسائرها ومركزها المالي آثار معاملات الدفع بالأسهم، بما في ذلك النفقات المرتبطة بالمعاملات التي تمنح فيها خيارات الأسهم للموظفين[2].

2–نطاق المعيار[3]:

[1] https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs2 Consulter le :mercredi 14/05/2025 le 18;48 PM

[2] سفيان بو زيد، مرجع سابق، ص 102.

[3] https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-2-subsidiaries-without-public-accountability-disclosures.html/content/dam/ifrs/publications/html-standards/english/2025/issued/ifrs2/ Consulter le :mercredi 14/05/2025 le 18 : 55 PM

ينطبق هذا المعيار على جميع معاملات الدفع القائمة على الأسهم، سواء أمكن تحديد السلع أو الخدمات المستلمة بشكل صريح أم لا، وتشمل هذه المعاملات الأنواع التالية:

- المعاملات التي تسوى بأدوات حقوق ملكية؛
- المعاملات التي تسوى نقدا؛
- المعاملات التي يمنح فيها خيار التسوية اما نفدا أو بأدوات حقوق الملكية.

كما يطبق على المعاملات التي يتم فيها تسوية الدفع من قبل كيان اخر في نفس المجموعة أو مساهم فيها، بشرط ان يكون الغرض من المعاملة هو الحصول على سلع أو خدمات.

لا يشمل المعيار المعاملات مع الموظفين أو غيرهم بصفتهم حاملين لأدوات حقوق الملكية، مثل منح حقوق شراء أسهم لفئة معينة من المساهمين.

لا يشمل المعيار المعاملات التي تستلم فيها السلع أو الخدمات كجزء من صافي الأصول في:

- اندماج الأعمال(وفقا لمعيار IFRS3)؛
- الاندماجات تحت سيطرة مشتركة؛
- تكوين مشاريع مشتركة (وفقا للمعيار IFRS11)؛

غير أن أدوات حقوق الملكية الممنوحة للموظفين بعد الاندماج مقابل استمرار الخدمة تندرج ضمن نطاق هذا المعيار، ويطبق كذلك على أي تعديل أو إلغاء لترتيبات الدفع بالأسهم بسبب إعادة هيكلة حقوق الملكية أو اندماج.

أخيرا لا يطبق المعيار على المعاملات التي تدخل ضمن عقود الأدوات المالية حسب معايير IFRS9 IFRS32 ويستخدم مصطلح القيمة العادلة وفقا لتعريف خاص بهذا المعيار، وليس حسب المعيار IFRS13.

3- الاعتراف والقياس[1]:

-يتطلب المعيار الاعتراف بالسلع (زيادة الأصول) والخدمات التي تم تسليمها أو الحصول عليها في عملية تسديد على أساس الأسهم، وإذا كانت عملية التسديد مبنية على أساس تسوية

[1] سفيان بو زيد، مرجع سابق، ص 104.

حقوق ملكية (إصدار أسهم) في زيادة حقوق الملكية، أما إذا كانت عملية التسوية تتم على أساس تسوية نقدية فتم الاعتراف بها في الالتزامات

-عندما لا تكون السلع أو الخدمات التي تم الحصول عليها في عملية تسديد على أساس السهم غير مؤهلة ليعترف بها كأصل (لا تتوفر بها خصائص الأصول)، فإنه يجب الاعتراف بها كم مصروف (يستنفد فورا)

-عملية التسديد على أساس حقوق الملكية (مع الأطراف الخارجية) يتم قياس جميع العمليات التي يتم تسميتها من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة بتاريخ شراء، وإذا تعذر تحديد القيمة العادلة لتلك السلع والخدمات بموثوقية ففي هذه الحالة يتم قياس القيمة العادلة للسلع والخدمات من خلال القيمة العادلة للأسهم التي تم منحها بتاريخ شراء، ويتم الاعتراف بزيادة في حقوق الملكية (راس مال إضافي).

- ثالثا: معيار التقرير المالي الدولي رقم5 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المستمرة

صدر المعيار سنة 2004 وأصبح ساري المفعول اعتبارا من 2005/1/1، ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 35 " العمليات المستمرة"[1].

1-هدف المعيار:

يهدف المعيار الى تحديد أسلوب المحاسبة بالنسبة للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع وكيفية عرض العمليات غير المستمرة[2].

2-نطاق المعيار[3]:

ينطبق هذا المعيار على كل الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع ما عدا:

- الأصول الضريبية المؤجلة (IAS12)؛

---

[1] https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs5 Consulter le : jeudi 15/05/2025 le 20 :27 PM

[2] بوعكاز سميرة، عرض الأصول الغير متداولة المحترف بها لغرض البيع للعمليات المتوقعة في القوائم المالية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة بسكرة، المجلد17، العدد 01، الجزائر، 2023، ص586.

[3] https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-5-subsidiaries-without-public-accountability-disclosures.html/content/dam/ifrs/publications/html-standards/english/2025/issued/ifrs5/ Consulter le : jeudi 15/05/2025 le 22 :22 PM

- الأصول الناجمة عن منافع الموظفين (IAS19)؛
- الأصول المالية (IFRS9)؛
- الأصول الاستثمارية التي يتم المحاسبة عليها بموجب المعيار (IAS40)؛
- الاصول الزراعية التي تقاس بالقيمة العادلة مطروحا منها التكاليف(IAS41) .

3- الاعتراف والقياس [1]:

3-1 القياس

تقاس الأصول التي تستوفي الشروط اللازمة لتبويبها كأصل متداول محتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوما منها تكاليف البيع أيهما أقل مع التوقف عن حساب أي إهتلاك لها.

3-2 الاعتراف

- الأصول المحترف بها لغرض البيع يتم عرضها في بنك منفصل في قائمة المركز المالي وكذلك الالتزامات المرتبطة بمجموعة التصرف.
- إذا كان الأصل جزء من عملية متوقفة تعرض الأرباح والخسائر المرتبطة بهذه العملية بشكل منفصل في قائمة الدخل.

- رابعا: معيار التقرير المالي الدولي رقم 13 قياس القيمة العادلة

اصدر المعيار حديثا، ونتج كمشروع بين مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) وأصبح ساري المفعول في جانفي 2013[2].

1-هدف المعيار:

يهدف المعيار إلى التعريف بالقيمة العادلة وتحديد متطلبات القياس والإفصاح عن قياس القيمة العادلة[1].

---

[1] سامح سحبان، معيار IFRS5 الأصول غير المتداول محتفظ به للبيع والعمليات المتوقفة، نقلا عن الرابط:
https://www.facebook.com/groups/elmayergy/posts/8826364650804757/ Consulter le : vendredi 18/05/2025.12 :19PM.

[2] https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs13 Consulter le : mardi 06/05/2025.14 :19 PM.

2-نطاق المعيار[2]:

يتم تطبيق هذا العيار عندما يقتضي معيار دولي آخر أو يسمح بقياس القيمة العادلة أو الافصاح حول قياس القيمة العادلة، وينطبق إطار قياس القيمة العادلة الموضح في هذا المعيار على كل من القياس الاولي والقياس اللاحق إذا كانت القيمة العادلة مطلوبة او مسموح بها

ولا تطبق متطلبات القياس والافصاح الواردة في هذا العيار على ما يلي:

- معاملات الدفع على أساس الاسهم التي تنطوي تحت نطاق المعيار (IFRS2)"الدفع على أساس السهم"؛
- معاملات التأجير التي يشملها المعيار الدولي (IAS17) "عقود الايجار"؛
- القياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة إلا أنها ليست قيمة عادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 2) "المخزون" أو قيمة الاستخدام في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 36) "انخفاض قيمة الأصول".

3- الاعتراف والقياس:

3-1 القيمة العادلة حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13)"قياس القيمة العادلة":

وهذا المعيار لا يحدد متى نستعمل القيمة العادلة بل يحدد كيف نحسبها ّإذا كانت مطلوبة في معيار آخر، وعرف القيمة العادلة انها "السعر الذي يتم الحصول عليه مقابل شراء أصل أو الذي تدفعه مقابل سداد التزام بين المتعامل في ظل ظروف السوق العادية الحالية في تاريخ محدد"[3].

---

[1] محمد بوسماحة، مرجع سابق، ص 135.

[2] وئام حمداوي، مرجع سابق، ص 74 75.

[3] نور الهدى بهلولي، **معيار التقرير المالي الدولي رقم 13 (IFRS13)** ، محاضرات أولى ماستر تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 2024/2023، ص 2، موقع model bba، نقلا عن الرابط:

https://elearning.univ-bba.dz/pluginfile.php/163273/mod_resource/content/1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9.pdf
Consulter le : mardi 06/05/2025.13 :17 PM.

3-2 القياس بالقيمة العادية حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) "قياس القيمة العادلة":

عند الاعتراف الأولي للأصل أو الالتزام يظهر بسعر العملية، فالأصل يظهر بالسعر المدفوع للحصول على الأصل، والالتزام يظهر بالسعر المحدد لنشوء الالتزام، أما القيمة العادلة فهي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع الأصل أو تسديد أو تسوية الالتزام، وبالتالي فالقيمة العادلة غالبا تكون مختلفة عن السعر المدفوع للحصول على الأصل أو سعر نشوء الالتزام لأن سعر البيع ليس بالضرورة هو السعر المدفوع للحصول على الأصل، وسعر تسديد الأصل ليس بالضرورة سعر نشوء الالتزام، ولقياس القيمة العادلة يجب احترام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة من خلال أخذ بعين الاعتبار مستويات المدخلات المستخدمة في التقييم وكذا استعمال أساليب التقييم المناسبة لكل مستوى.[1]

-خامسا: معيار التقرير المالي الدولي رقم 9 الأدوات المالية

كان المعيار الدولي للمحاسبة 39 "لأدوات المالية الاعتراف والقياس" يعالج محاسبة الأدوات المالية قبل إصدار المعيار IFRS9 والذي أصبح ساري المفعول يحل محل IAS39 بشكل نهائي في جانفي 2018 [2].

1-هدف المعيار:

وضع مبادئ التقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية وعرض معلومات ملائمة للمستخدمين القوائم المالية ما يضمن تحسين شفافية التقارير المالية [3].

2-نطاق المعيار[4]:

يطبق المعيار من قبل جميع الشركات وعلى جميع الأدوات المالية،

---

[1] نور الهدى بهلولي، معيار التقرير المالي الدولي رقم 13 (IFRS13)، مرجع سابق، ص 4.

[2] https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs9 Consulter le : jeudi 01/03/2025 le 11 :13 AM.

[3] زواتنية عبد القادر، مرجع سابق، ص 64.

[4] مجلس معايير المحاسبة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين 2017 2018، المعايير الدولية التقرير المالي، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيون، المملكة العربية السعودية، ص 290 291

ولكن هناك بعض استثناءات التي تحدد الحالات التي يمكن أن يتم فيها استبعاد بعض الأدوات المالية من نطاق المعيار ومن استثناءات:

- الحصص في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم المحاسبة عنها وفق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي 10 "القوائم المالية الموحدة" أو المعيار المحاسبة الدولي 27 "القوائم المالية المنفصلة" أو المعيار المحاسبة الدولي 28 "الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة"؛
- العقود التي ينتج عنها تجميع الأعمال التي يعالجها المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي 3"تجميع الأعمال"؛
- الأدوات المالية المصدرة من قبل الشركة والتي تستو في تعريف أداة حقوق الملكية والتي يعالجها المعيار المحاسبة الدولي 23 "الأدوات المالية العرض"؛
- حقوق الالتزامات الموظفين التي يعالجها المعيار المحاسبة الدولي 19 "الامتيازات الممنوحة للعمال"؛
- عقود الإيجار التمويلي التي يعالجها المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي 16 "الإيجار التمويلي"؛
- عقود التأمين التي يعالجه المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي 17"عقود التأمين"؛
- العقود الالتزامات بموجب معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يعالجها المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي 2 (IFRS2) "المدفوعات المبنية على أساس الأسهم".

3- الاعتراف والقياس:

يستند المعيار في الاعتراف والقياس على تصنيف الأدوات المالية على النية الأساسية للشركة في الاحتفاظ بأدوات المالية والخصائص النقدية للأداة.

3-1 الاعتراف والقياس للأصول المالية[1]:

---

[1] نور الهدى بهلولي، معيار التقرير المالي الدولي رقم 9(IFRS9) القسم 1، محاضرات أولى ماستر تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 5 6، موقع model bba، نقلا عن الرابط:

والشكل الموالي يلخص نموذج عمل المعيار عند الاعتراف والقياس أصول الماليـــة مبـــدئيا أو لاحقا بالاعتماد على تصنيف الأصول المالية

الجدول رقم1: نموذج عمل اعتراف وقياس الأصول المالية حسب المعيار IFRS9

أصول مالية لتاريخ الاستحقاق	أصول مالية للبيع	أصول مالية للمتاجرة	نموذج العمل
القيمة العادلة + مصاريف الاستحواذ	القيمة العادلة + مصاريف الاستحواذ	القيمة العادلة فقط	التقييم المبدئي
التكلفة المطفأة AC	القيمة العادلة FVTOCI من خلال الدخل الشامل	القيمة العادلة من FVTPL خلال الربح والخسارة	التقييم اللاحق

المصدر: https://elearning.univ-bba.dz/pluginfile.php/152569/mod_resource/content/2/IFRS9-%20part1.pdf

يلاحظ من الشكل السابق أن المعيار يعترف ويقيس الأصول المالية من خلال تصنيفها كما يلي:

- الأصول المالية بغرض المتاجرة: يتم الاعتراف بها مبدئيا بالقيمة العادلة فقـــط ولاحقـــا بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيير في القيمة العادلة في قائمة الأرباح والخسائر.
- الأصول المالية المحترف بها لغرض البيع: يتم الاعتراف بها مبـــدئيا بالقيمـــة العادلـــة المضاف إليها مصاريف الاستحواذ ولاحقا بالقيمة العادلة لكن الاعتراف بـــالتغيير فـــي القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل.
- الأدوات المالية المحترف بها لتاريخ الاستحقاق: يتم الاعتراف بها مبدئيا بالقيمة العادلـــة المضاف إليها مصاريف الاستحواذ ولاحقا بالتكلفة المطفأة.

يجب على المنشأة إلغاء الاعتراف بالأصول المالية، والمعيار فصل في الحالات التـــي يمكـــن للمنشأة إلغاء الاعتراف بالأصول وكذا الحالات التي تلزم المنشأة إبقاء الأصل وعلى كل حـــال وعند إلغاء الاعتراف بالأصل يجب الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمبلغ المستلم وهـــو ما يعرف بالربح أو الخسارة

https://elearning.univ-bba.dz/pluginfile.php/152569/mod_resource/content/2/IFRS9-%20part1.pdf Consulter le : mercredi 07/05/2025.13 :33PM.

3-2 الاعتراف والقياس لالتزامات المالية:

بموجب المعيار فإن كل الالتزامات المالية تقاس مبدئيا بالقيمة العادلة مضاف إليها مصاريف عملية البيع باستثناء الالتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادية فقط وهي الالتزامات المالية بغرض المتاجرة وعند الاعتراف اللاحق يتم قياس الالتزامات المالية إما بالقيمة العادلة أو بالتكلفة مطفأة، أما فيما يخص إلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية أكد المعيار أنه عندما يتم إطفاء الالتزام المالي يجب أن يتم إثبات الفرق بين المبلغ الدفتري لالتزام المالي والعوض المدفوع ضمن قائمة الأرباح والخسائر[1].

3-3 تدني قيمة الأصول المالية:

نص المعيار على ضرورة القياس والاعتراف بخسائر الأصول المالية قبل حدوثها بتكوين مخصص للخسائر أي الاعتراف بخسائر تدني القيمة (والتي تسمى الخسائر الائتمانية بموجب المعيار) وذلك مباشرة بعد الاعتراف الأولي الأصل المالي[2].

المطلب الثاني: معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالوظائف المتخصصة والقوائم المالية المدمجة

من خلال هذا المطلب سنستعرض الأطر الرئيسية لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية الخاصة بالوظائف المتخصصة، والخاصة والقوائم المالية المدمجة.

الفرع الاول: معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالوظائف المتخصصة

- أولا: معيار التقرير المالي الدولي رقم 6 (إكتشاف وتقييم الموارد المعدنية)

صدر المعيار في ديسمبر 2006، واجريت تعديلات لاحقة طفيفة عليه[3].

---

[1] نور الهدى بهلولي، معيار التقرير المالي الدولي رقم 9(IFRS9) القسم 1، مرجع سابق، ص 10.

[2] نور الهدى بهلولي، معيار التقرير المالي الدولي رقم 9(IFRS9) القسم 2، محاضرات أولى ماستر تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، ص 1، موقع model bba، نقلا عن الرابط:-https://elearning.univ-bba.dz/pluginfile.php/152569/mod_resource/content/2/IFRS9-%20part 2.pdf Consulter le : mercredi 07/05/2025.13 :56PM.

[3] https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs6 Consulter le: mercredi 16 /04/2025 le :20 :12

1-هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد التقرير المالي عن استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها[1].

2-نطاق المعيار[2]:

يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار على نفقات الاستكشاف والتقويم التي تتكبدها.

لا يجوز للمنشأة تطبيق هذا المعيار على النفقات التي لم يتم تكبدها:

- قبل استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها، مثل النفقات التي يتم تكبدها قبل حصول المنشأة على الحقوق القانونية لاستكشاف منطقة محددة؛
- بعد امكانية اثبات الجدوى الفنية والإمكانية التجارية لاستخراج المورد المعدني.

-ثانيا: معيار التقرير المالي الدولي رقم 8 (قطاعات التشغيل)

تم إصدار هذا المعيار عام 2006 ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 14، وهو ساري المفعول اعتبارا من بداية عام 2009[3].

1-هدف المعيار:

يهدف المعيار الى إلزام المؤسسة بتقديم المعلومات الازمة التي تسمح لمستعملي القوائم المالية بتقييم طبيعة أنشطتها الاقتصادية القائمة بها، وكذا الهيئة الاقتصادية التي تعمل فيها[4].

2-نطاق المعيار :

ينطبق هذا المعيار علما يلي[5]:

- البيانات المالية المنفصلة أو الفردية للمؤسسة؛
- البيانات المالية الموحدة لمجموعة لدى مؤسسة أم.

- ثالثا: معيار التقرير المالي الدولي رقم 15الإيراد من العقود مع العملاء

---

[1] مجلس معايير المحاسبة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين 2017 2018، المعايير الدولية التقرير المالي، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيون، المملكة العربية السعودية، ص470.

[2] مجلس معايير المحاسبة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين 2017 2018، مرجع سابق، ص 470.

[3] https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs8 Consulter le : jeudi 15/05/2025 Le 20 :28 PM

[4] وئام حمداوي، مرجع سابق، ص 62 63.

[5] مرجع نفسه، ص 63.

يعتبر المعيار من المعايير الحديثة، وجاء بشكل أساسي كبديل المعيار المحاسبة الدولي رقم 18 الإيراد ورقم 11 عقود الإنشاء بسبب صعوبة تطبيق المعـــري المـــذكورين، وبـــدأت ســـريان المسؤول مفعول هذا المعيار منذ 2018/1/1 مع سماح بالتطبيق المبكر[1].

1-هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ التي يجب على المنشأة تطبيقها الإبلاغ عن المعلومـــات المفيدة للمستخدمين القوائم المالية حول طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من الإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن العقود مع العملاء[2].

2-نطاق المعيار:[3]

يتم تطبيق هذا المعيار على كافة العقول مع العملاء باستثناء على ما يلي:

- عقود الإيجار والتي تخضع لنطاق المعيارIAS17؛
- عقود التأمين والتي تخضع لنطاق المعيارIFRS4؛
- الأدوات المالية والحقوق الالتزامات التودية الخاضـــعة ضـــمن نطـــاق المعـــايير IFRS9 IFRS10 IFRS11 IAS27 IAS 28؛
- عملية التبادل غير النقدية بين المنشآت العاملة في نفس نوع الصناعة والهاتف لتسهيل عملية بيع السلع للعملاء.

يمكن أن تكون العقود مع العملاء ضمن نطاق هذا المعيار جزئيا، وضمن نطاق معايير أخـــرى جزئيا أيضا:

-إذا تضمنت معايير أخرى كيفية الفصل أو القياس الأولي لجزء أو أكثر من مكونات العقـــد، فتم تطبيق تلك المتطلبات أولا، ويتم تخفيض قيمة العملية بمقدار المبالغ التي تم قياسها بموجب المعايير الأخرى؛

---

[1] https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs15 Consulter le : mercredi 12/03/2025 le 03 :57 AM.

[2] بوبكر رزيقان، مطبوعة بعنوان المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليةIFRS ، موجهة لطلبة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق ومحاسبة وجباية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، 2019 2020، ص 62.

[3] مرجع نفسه، ص 62.

-إذا لم تتضمن معايير أخرى كيفية الفصل أو القياس الأولي جزء أو أكثر من مكونات العقد فئتين تطبيق هذا المعيار على العقد بالكامل.

- رابعا: معيار التقرير المالي الدولي رقم 16 عقود الايجار

نشر المعيار سنة 2016 والذي بدأ تطبيقه رسميا في جانفي 2019 لحل المحل المعيار المحاسبة الدولي IAS17 بالإضافة إلى التفسير IFRIC4الترتيبات التي تتضمن التأجير، التفسيرSIC15 وقود الإيجار التشغيلي، والتفسير SIC27تقييم محتوى العمليات التي تتضمن شكل قانوني لعقد الإيجار[1].

1-هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ الاعتراف والقياس والعرض الإفصاح لعقود الإيجار، بشكل يؤدي إلى تقديم معلومات ملائمة والممثلة بصدق العمليات التأجير لدى كل من المؤجرين والمستأجرين.[2]

2-نطاق المعيار:

يطبق المعيار على كافة عملية التأجير باستثناء ما يلي:[3]

- عقود التأجير واستخدام المصادر غير متجدده مثل النفط والغاز وما شبهها؛
- عقود تأجير الأصول بيولوجية المحترف بها من قبل المستأجر المتضمنة في نطاق المعيارIFRS41؛
- ترتيبات خدمات الامتيازIFRIC12؛
- ترخيص الملكية الفكرية الممنوحة من قبل المؤجر المتضمنة في نطاق المعيارIFRS15؛

---

[1] حنان معلى ومحمد فيصل مايدة، تأثير تبني متطلبات معيار الإبلاغ الدولي الماليIFRS16 المتعلق بعقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية-دراسة ميدانية-، مجلة روى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي-، العدد 2، الجزائر، 2022، ص 130.

[2] محمد بوسماحة، مرجع سابق، ص 150.

[3] حنان معلى ومحمد فيصل مايدة، مرجع سابق، ص132.

- حقوق الاستئجار لدى المستأجر بموجب اتفاقيات الترخيص مثل حقوق استئجار الأفلام وبراءة الاختراع وحقوق التأليف والمخطوطات الخاضعة المتطلبات معيار المحاسبة الدولي IAS38.

- خامسا: معيار التقرير المالي الدولي رقم 17

جاءت متطلبات IFRS17 لمعالجة أوجه القصور وتلاقي المشاكل التي صاحبت تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS4.ودلك من خلال ادخاله لمجموعة من التقنيات المختلفة لقياس عقود التأمين وتمثيلها في القوائم المالية بدقة وشفافية أكبر[1].

1-هدف المعيار:

يهدف المعيار الى[2] توحيد المعالجات المحاسبية لعقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه من خلال وضع مبادئ واحدة للاعتراف بها وقياسها وفقا للوضع الحالي بالسوق وعرضها والافصاح عنها، الأمر الدي سيؤثر ايجابيا على القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار في قطاع التأمين الدولي.

2-نطاق المعيار:

ينطبق المعيار على ما يلي[3]:

-عقود التامين التي تصدرها الشركة؛

-عقود اعادة التأمين التي تصدرها الشركة أو التي تحتفظ بها؛

- عقود الاستثمار التي تحتوي على ميزات المشاركة الاختيارية بشرط أن تكون الشركة المصدرة أيضا لعقود التأمين؛

- عقود الضمان المالي بشرط أن تستوفي تعريف عقود التأمين وأن تكون الشركة قد سبق وأكدت أنها تعتبر هده العقود عقود التأمين، وأن الشركة استخدمت نفس المعالجة المحاسبية التي طبقتها على عقود التأمين على هده العقود؛

---

(1) https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs17 Consulter le : vendredi 14/03/2025 le 04 :48 PM.

(2) https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs17 Consulter le : vendredi 14/03/2025 le 05 :40 PM

(3) نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار المحاسبة الدولي IFRS17، مجلة الاسكندرية لبحوث المحاسبة، العدد الثاني، المجلد الثاني، ديسمبر 2018، ص125.

– بعض عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة، والتي يعتمد فيها مستوى الخدمة على حدث مستقبلي غير مؤكد.

الفرع الثاني: معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالقوائم المالية المدمجة

– أولا: معيار التقرير المالي الدولي رقم3 (اندماج الأعمال)

صدر المعيار سنة 2004 واعتبر ساري المفعول في نفس السنة، وقد تزامن ظهوره مع إصدار النسخ المعدلة للمعيارين IAS36 " المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول" وIAS38 " المتعلق بالأصول غير الملموسة "، بإعتبارها تعلقهما مباشرة بإندماج الأعمال[1].

1–هدف المعيار:

يهدف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية [2]الى تعزيز الملائمة والموثوقية، والقدرة على مقارنة المعلومات التي تقدمها المؤسسة حول اندماج الأعمال وتأثيراته في بيانتها المالية.

2–نطاق المعيار[3]:

يطبق هذا المعيار على كل المعاملات والأحداث التي تحقق تعريف عملية تجميع الأعمال.

لا تمثل كل حالات اقتناء مجموعة من الأصول او اقتناء منشاة معينة، حالة تجميع الأعمال، بل في العديد من الأحيان لا تمثل مثل هذه العمليات سوى عملية اقتناء أصول، ويجب عند دفع ثمن موحد لها ان يتم توزيع حسب القيمة العادلة للأصول.

– ثانيا: معيار التقرير المالي الدولي رقم10 القوائم المالية الموحدة

تم إصدار المعيار في عام 2011 وبدأ سريانه عام 2013 حيث حل محل المعيار المحاسبة الدولي" IAS 27 القوائم المالية الموحدة والمنفصلة"، تم فصل متطلبات إعداد القوائم الموحدة لتدرج في هذا المعيار، في حين أصبح معيار المحاسبة الدولي رقم 27 باسم "القوائم المالية المنفصلة" [4].

---

(1) https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs3 Consulter le :jeudi 8/05/2025 le 20 :22 PM

(2) https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs3 Consulter le :jeudi 8/05/2025 le 22 :22 PM

(3) شنايت بلال وحبيش علي، تجميع الاعمال بين النظام المحاسبي المالي ومعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS3، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد17.العدد26.السنة 2021.ص636.

(4) https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs10 Consulter le :jeudi 8/05/2025 le 13 :53 AM

1-هدف المعيار:

وضع الاسس المتعمقة بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة عندما تسيطر المؤسسة على واحدة أو أكثر من المؤسسات الأخرى[1].

2-نطاق المعيار:

يجب على المنشأة التي تكون عبارة عن منشأة أم عرض البيانات المالية الموحدة وينطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات باستثناء ما يلي:

-لا يشترط على المؤسسة الأم عرض بيانات مالية موحدة في حال استوف الشروط التالية:(في حال كانت مؤسسة تابعة مملوكة بالكامل أو مؤسسة تابعة مملوكة بشكل جزئي لمؤسسة أخرى وتم إطلاع جميع مالكيها الآخرين بمن فيهم الأشخاص الذين لا يحق لهم التصويت على عدم قيام المؤسسة الأم بعرض البيانات المالية الموحدة ولم يعترضوا على ذلك، في حال عدم تداول أدوات الديون أو أدوات حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام، في حال لم تودع أو وليست بصدد إيداع بيانات مالية لدى هيئة الأوراق المالية أو أي هيئة تنظيمية أخرى لغرض إصدار أي فئة من الأدوات في سوق العام، في حال قدمت المؤسسة الأم الرئيسية أو الوسيطة بيانات مالية موحدة متاحة لاستخدام الجمهور تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)[2]

-خطط منافع ما بعد التوظيف وخطط منافع التوظيف طويلة الأجل التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظفين"[3].

-لا يجوز للمنشأة الام التي هي منشأة استثمارية ان تعرض قوائمها المالية إذا كانت كذلك وفق ما جاء في المعيار[4].

المطلب الثالث: تبني معايير التقارير المالية في الجزائر

---

[1] شنوف حمزة، مرجع سابق، ص 43.

[2] مجلس معايير المحاسبة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق، ص 420.

[3] وئام حمداوي، مرجع سابق، ص 68.

[4] مجلس معايير المحاسبة الدولية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق، ص 241.

تمثلت إستراتيجية توفيق الجزائر لنظامها المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية تبنيها الخيار الذي يقوم على إلغاء المخطط الوطني للمحاسبة وتبني مرجع محاسبي مالي جديد –هدفه مسايرة الاهداف الجديدة التي فرضتها البيئة الاقتصادية في الجزائر التي زاد تأثرها بالبيئة الاقتصادية العالمية– يكون مستوح من مبادئ وقواعد معايير المحاسبة الدولية وهو ما تجسد في القانون07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول: الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي

يتمثل الإطار التشريعي لنظام المحاسبي المالي في القانون المتعلق بالنظام المحاسب المالي، بالإضافة إلى نصوص أخرى يخضع لها معدو الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي[1].

1-قانون النظام المحاسبي المالي:

حدد المشرع الجزائري النظام المحاسب المالي وفقا القانون07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي ويهدف هذا القانون إلى تحديد الخطوط العريضة لمضمون النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص "المحاسبة المالية"[2].

يتضمن القانون سبعة فصول موضحة في الجدول التالي:

---

[1] مرحوم محمد الحبيب، **أهمية التكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للكائنات الصغيرة ومتوسطة الحجم–IFRS) (PME**، اطروحة متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس –سيدي بلعباس –، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016 2017، ص 24.

[2] القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادرة في 25 نوفمبر 2007، المادة 1، ص3.

جدول رقم2: فصول القانون07-11

الفصل	عنوان الفصل	مواد القانون
الفصل الأول	تعريف ومجال التطبيق	المادة من 2 إلى 5
الفصل الثاني	مضمون النظام المحاسب المالي	المادة من 6 إلى 9
الفصل الثالث	تنظيم المحاسبة	من 10 إلى 24
الفصل الرابع	الكشوف المالية	من 25 إلى 30
الفصل الخامس	الحسابات المجمعة الحسابات المدمجة	من 31 إلى 36
الفصل السادس	تغيير التقديرات والطرق المحاسبية	من 37 إلى 40
الفصل السابع	أحكام ختامية	من 41 إلى 43

المصدر: من اعداد الطالبتين

2-النصوص الأخرى:

- ما جاء في قوانين الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- متضمنات القانون التجاري والنصوص المتعلقة بالنقد والقرض؛
- قوانين المالية لسنوات من 2008الى 2025؛
- قوانين المالية التكميلية لسنوات من 2008الى2025.

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي لنظام المحاسبة المالي

بالإضافة إلى الإطار التشريعي الذي يتضمن القانون07-11، ينظم النظام المحاسبي المالي نصوصا تنظيمية عن وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة في شكل مراسيم تنفيذية، قرارات، إشعارات مذكرات منهجية أراء توضيحية ونصوص أخرى، تهدف إلى شرح كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي[1].

1-المرسوم التنفيذي رقم08-158 المؤرخ في 2008/5/26:

المتضمن تطبيق أحكام القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي ويتضمن المرسوم 44 مادة، نصت المادة الأولى منه على أنه يهدف إلى تحديد كيفية تطبيق المواد 57 89 22 25 30 36 40 من القانون 07-11[2].

وتضمنت باقي المواد منه الإحالات الواردة في القانون07-11 إلى المرسوم التنفيذي وهي موضحة في الجدول التالي:

---

[1] باني سيد علي والجوزي جميلة، تحليل مدى توافق خصائص جودة المعلومات المالية بين نظام المحاسبة المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) -دراسة ميدانية لآراء عين من الأكاديميين والمهنيين، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، العدد 36، الجزائر، 2024، ص266.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 26 ماي 2008، المادة1، ص11.

جدول رقم3: الإحالات الواردة في القانون07-11 إلى المرسوم التنفيذي رقم08-158

رقم الإحالة	مواد القانون07-11	محتوى الإحالة	المواد من المرسوم التنفيذي
1	5	المحاسبة المالية المبسطة	43
2	7	الإطار التصوري	من 2 إلى 28
3	8	المعايير المحاسبية	29 و30
4	9	مدونة الحسابات ومضمونها وقواعد سيرها	31
5	22	الضبط اليومي لإيرادات ونفقات الكائنات الصغيرة	43
6	25	محتوى وطرق إعداد وعرض الكشوف المالية	من 32 إلى 37
7	30	الحالات التي تختلف فيها سنة عن 12 شهر	38
8	36	شروطها وكيف وطرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المدمجة الحسابات المركبة	من 39 إلى 41
9	40	كيفية أخذ تغيير التقدير وطرق المحاسبية بعين الاعتبار ضمن الكشوف المالية	42

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على المرسوم التنفيذي رقم08-158.

وزع المرسوم التنفيذي المعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي إلى أربع كتل كالتالي:

جدول رقم4: المعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي المبينة في المرسوم التنفيذي رقم08-158

كتل المعايير المحاسبية	المعايير المحاسبية
المعايير المتعلقة بالوصول	-التثبيتات العينية والمعنوية -التثبيتات المالية -المخرجات والمنتوجات قيد التنفيذ
المعايير المتعلقة بالخصوص والأموال الخاصة	-رؤوس الأموال الخاصة -القروض والخصوم المالية الأخرى -إعلانات ومؤونات المخاطر
المعايير المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة	-الأعباء والمنتوجات
المعايير ذات الصفة الخاصة	-تقييم الأعباء والمسجات المالية -الضرائب المؤجلة -عقود الإيجار التمويلي -امتيازات المستخدمين -الأدوات المالية -عقود التأمين -العمليات المنجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير -العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على المادة 30 المرسوم التنفيذي رقم08-158

كما تضمن المرسوم 14 إحالة للقرار رقم 71 المؤرخ في 2008/7/26.

2-القرار رقم 71 المؤرخ في 2008/7/26:

يهدف هذا القرار إلى تحديد قواعد التنظيم والمحاسبة ومحتوى المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها وبت يبين كيفية تطبيق أحكام المواد (4 16 18 25 26 30 31 33 34 35 36 37 38 41 42 43)من المرسوم التنفيذي رقم08-156 المؤرخ في 2008/5/26، المتضمن تطبيق أحكام القانون07-11 المؤرخ في 2007/11/25 2000، المتضمن النظام المحاسبي المالي[1].

ويعتبر القرار نص مرجعي من حيث أنه يعتبر أكثر الوثائق شمولية وتفصيل لموضوع المحاسبة المالية باعتباره مرفق بثلاث ملاحق تابعة له.

وجاءت الملاحق الثلاثة للقرار في شكل أربع أبواب موزعة التالي[2]:

- الباب الأول: قواعد تقييم ومحاسبة الأصول والأعباء والمنسوجات وإدراجها في الحسابات؛
- الباب الثاني: الكشوف المالية؛
- الباب الثالث: مدونة الحسابات وتفسيرها؛
- الباب الرابع: المحاسبة المبسطة المطبقة في الكيانات الصغيرة.

كما يتضمن هذا القرار في خاتمته معجما لتسعة وتسعون مصطلح من المصطلحات المحاسبية مستوفية الشرح والتعريف.

3-المادة 62 من الأمر رقم08-02 المؤرخ في 2008/7/24 :

تضمنت تعديل أحكام المادة 41 من القانون11-07 حيث نصت المادة على تأجيل بداية سريان مفعول القانون إلى جانفي 2010[3].

---

[1] القرار رقم 71 المؤرخ في 23 رجب عام1429 الموافق 26 يوليو 2008، المحددة القواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى كشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 3.

[2] القرار رقم 71 المؤرخ في 23 رجب عام1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سابق، ص 3 4 5.

[3] الأمر الرقم 02-08 المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق ل 24 يوليو 2008، المتضمن قانون المالية تكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42، المادة 62، ص 19.

4-التعليمة رقم2 المؤرخ في 2009/10/29:

في إطار مساير التبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة من طرف الكيانات، أصدر المجلس الوطني المحاسبة التعليمة رقم 2 المؤرخ في 2009/10/29 والتي تتضمن الطرق الواجب اتباعها والإجراءات الواجبة اتخاذها من أجل الانتقال من المخطط الوطني المحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، وهذا ما أكد على وزارة المالية على بدأ تطبيق نظام المحاسب المالي بتاريخ واحد جانفي 2010[1].

وتضمنت التعليمة جدول المطابقة الحسابات القديمة للمحطة الوطني للمحاسبة مع الحسابات الجديدة للنظام المحاسب المالي لقياس الآثار الرجعي لتبني النظام المحاسب المالي لأول مرة عام مراعاة ثبات الميزانية المحاسبية[2].

5- المذكرات المنهجية:

يصدر المجلس الوطني للمحاسبة عن وزارة المالية المذكرات المنهجية التي تتعلق بمعالجة عملية الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي، والي يومنا الحالي يصدر مذكرات منهجية لتتوافق مع تحديثات القوانين.

5-1-المذكرة منهجية رقم 341 المؤرخ في 2010/10/19:

صدرت هذه المذكرة المنهجية عن وزارة المالية وجاءت لتكملة التعليمة رقم اثنين المؤرخ في 2009/10/29 غير أنها أتت متأخرة بالمقارنة مع تاريخ دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق يوم 2010/1/1 وحاولت هذه المذكرة إبراز مفهوم تبني نظام المحاسبة لأول مرة مع توضيح كيفية الاستعداد والإجراءات الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إن النظام المحاسبي

---

[1] بلهادي محمد، التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 29/10/2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي2010، موقع BMCompta، نقلا عن الرابط:
https://www.bmcompta.com/2023/12/comptabilite.html?m=1. consulter le : mercredi 07/05/2025. 13 :13PM

[2] بلهادي محمد، مرجع سابق

المالي الجديد وهي تؤكد على تحضير الجيد لتطبيق نظام المحاسب المالي وتسير التغيرات التي أحدثها[1].

2-5-المذكرات التكميلية للمذكرة المنهجية رقم 341:

إصدار المجلس الوطني للمحاسبة عدة مذكرات منهجية تكميلية تتعلق ب معالجة عملية الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي ومن بين المذكرات مذكرة التثبيتات المعنوية الصادرة في 2010/12/28، مذكرة المخزون الصادرة في2010/12/28، مذكرة التثبيتات المادية الصادرة في20 /2011/3...[2].

ولا يزال المجلس إلى يومنا الحالي تقوم بتحديث القوانين لتتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير الدولية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت عرض الأطر الأساسية لمعايير التقارير المالية الدولية موضوع تبني الجزائر لهته المعايير تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا (دراسة وئام حمداوي، جودة المعلومات المحاسبية بين معايير التقارير المالية الدولية):

بعنوان "جودة المعلومة المحاسبية بين معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الدراسية 2019 /2020

[1] مرحوم عبد الحبيب، مرجع سابق، ص57.

[2] مرجع نفسه، ص54.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح جوانب خاصة بجودة المعلومة المحاسبية من خلال دراسة مقارنة بين معايير التقارير الدولية والنظام المحاسبي المالي، توضيح مدى أهمية تبني معايير في تحسين جودة المعلومة المحاسبية في المؤسسات المدرجة، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد تم استخدام الأسلوب التحليلي لتحليل نتائج الاستبيان باستعمال برنامج SPSS.

وقد لخصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- معايير التقارير المالية الدولية هي عبارة عن قواعد واسس ظبط الممارسات المحاسبية وتتميز بالمرونة وتتغير بتغير الظروف الاقتصادية؛
- من خلال هده الدراسة اتضح ان المعايير المختلفة عن النظام المحاسبي المالي أو التي لم يتطرق هدا الأخير الى معالجة مواضيعها هي: IFRS3، IFRS4، IFRS5، IFRS7، IFRS8، IFRS9.IFRS10، IFRS11، IFRS12، IFRS13؛
- يسمح النظام المحاسبي المالي بالتقييم بالقيمة العادلة لبعض الأصول فقط على عكس معايير اعداد التقارير المالية التي تسمح بالقياس بها لجميع الاصول والالتزامات؛
- لا يعالج النظام المحاسبي عقود التأمين والمشتقات المالية والمخاطر ناجمة عنها، كما أنه لم يتطرق الى محاسبة الظل ولا محاسبة الاصول الثابتة لغرض البيع والعمليات المرفقة؛
- حسب معايير اعداد التقارير المالية يتم الاعتراف بالشهرة الناتجة عن الاندماج بالقيمة العادلة بينما النظام المحاسبي المالي الاعتراف بها بالقيمة الدفترية.

الجدول رقم5: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
وئام حمداوي 2020/2019	كلا الدراستين تتناولان معايير اعداد التقارير المالية الدولية في الجزائر	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كونها ركزت على جودة المعلومة المحاسبية في ظل تطبيق معايير اعداد التقارير المالية الدولية	تم الاستفادة منها في اعداد الجانب النظري خاصة في المبحث الاول من الفصل الثاني

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

ثانيا(دراسة حسين زادل، رشيد سفاحلو، نحو التبني الأمثل للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية الدولية) :

تهدف هده الدراسة الى تقييم مشروع الاصلاح المحاسبي المتضمن تبني معايير الدولية لإعداد التقارير المالية عن طريق النظام المحاسبي المالي، وإبراز مكانة هذا الأخير من التطورات الحاصلة على المستوى الدولي، بالإضافة إلى تقديم الإقتراحات الممكنة لتحديثه لمواكبة المستجدات الدولية، لتحقيق أهداف الدراسة ثم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، كما تم إستخدام إستبيان صمم ووزع على الفاعلين في مجال المحاسبة والتدقيق واشتملت عينة الدراسة على 58 مفردة، توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- أسلوب التبني الضمني للمعايير المحاسبية الدولية عن طريق النظام المحاسبي المالي أثر ايجابا على مهنة المحاسبة في الجزائر وكان الاختيار الأفضل، ولكن لم يكن مشروع الاصلاح المحاسبي في المستوى المطلوب؛
- الفترة الانتقالية لم تكن كافية ولم تتظمن التفسيرات الازمة؛
- سيطرة المجلس الوطني للمحاسبة أثر سلبا على مشروع الاصلاح؛
- عدم جاهزية المؤسسات على تطبيق النظام؛
- خلو مشروع الاصلاح من تكوينات الأكاديميين، وتطوير برامج الاصلاح.

ثالثا (دراسة شعور حنان، حاب الله شريف، واقع تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في ظل تحديات البيئة المحاسبية):

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى قدرة الجزائر على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في ظل تحديات بيئتها المحاسبية عن طريق الاستعانة بعينة من المهنيين والأكاديميين، ولتحقيق نتائج هده الدراسة تم الإعتماد على منهج الوصفي التحليلي للجانب النظري، وفي الجانب التطبيقي تم الإعتماد على الإستبانة ونتج عن هذه الدراسة:

- ضعف التأهيل المحاسبي الجي يجب معالجته لمواكبة متطلبات السوق وتحديثات معايير الابلاغ المالي؛
- جمود البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل دينامكية المحاسبة الدولية؛
- نقص فعالية تطبيق الجزائر لمعايير الابلاغ المالي رغم مرور كل هدا الوقت؛

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم6: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
حسين زادل.رشيد سفاحلو.سنة 2021	كلا الدراستين تتناولان تطبيق الجزائر لمعايير اعداد التقارير المالية الدولية	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كونها ركزت على تحييم النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع معايير اعداد التقارير المالية	تم الاستفادة منها في اعداد الجانب النظري
شعور حنان.حاب الله شريف 2024	كلا الدراستين تدرسان مدى امكانية تطبيق معايير اعدد التقارير المالية الدولية في الجزائر من خلال استقصاء اراء خبراء الميدان المحاسبي	تختلف هذه الدرلسة في كونها مجلة وتختلف في اعداد الجانب النظري	تم الاستفادة منها في مسيج الفصل التطبيقي وكيفية التحليل بنظام SPSS

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

- **أولا: دراسة**

AHMED CHEMSEDDINE BOUARAR.Challenges of adopting international accounting standards and international financial reporting standrds (IAS/IFRS.Aljeria :as an example.a literature review

تهدف هذه الدراسة الى محاولة التعرف على مختلف التحديات التي قد تواجهها الجزائر اذا كانت تعتزم اعتماد معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية وتوصلت هذه الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

- لم تعتمد الجزائر بعد معايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقارير المالية، على الرغم من بعض الاصلاحات، وتشمل التحديات الرئيسية ضعف ثقافة الاستثمار المالي؛
- محدودية وكفاءة سوق الأسهم ونقص المشاركة المهنية في تنظيم المحاسبة؛
- النظرة الضيقة للمحاسبة على أنها مجرد اداة للابلاغ الضريبي، بدلا من تقديم معلومات مالية مفيدة للمستثمرين.

- **ثانيا: دراسة** MAHMOUD KEBIECHE.Impact of applying international accounting economic standards(IAS/IFRS) through financial accounting system (scf) on the value added (EVA) of Algerian companies.journal of contemporary economic

يقيم هذا البحث تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال انتقالها الى نظام المحاسبة المالية، ولتحقيق هذه الأهداف، أجري تحليل تجريبي على مجموعة مختارة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2010 /2018) ووصل الى وجود تأثير ايجابي ذي دلالة احصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في حساب القيمة الاقتصادية المضتفة للشركات الجزائرية.

- **ثالثا: دراسة** FETHI KEBIECHE 2024.Difficulties in the application of international accounting standards and IFRS in Algeria : A literrature (review.International journal of Economic perspectives.

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه الجزائر في تطبيق معايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS خاصة بعد تبني النظام المحاسبي المالي في 2007، اعتمد الباحثون على منهج مراجعة الأدبيات لتحليل البيئة الاقتصادية والتشريعية والمهنية المحلية، وخلصت هذه الدراسة:

- بيئة الأعمال في الجزائر غير مهيأة لتطبيق معايير IAS/IFRS بفعالية؛
- غياب سوق مالية نشطة يمثل عائقا كبيرا أمام تبني هذه المعايير؛
- هناك نقص كبير في الكفاءات والخبرات المحلية القادرة على فهم وتطبيق الفلسفة الكامنة وراء المعايير الدولية؛
- هيمنة القوانين الضريبية على النظام المحاسبي تقيد حرية اعداد تقارير مالية شفافة وفقا للمعايير الدولية؛
- ضعف التكوين الأكاديمي والمهني للمحاسبين، وعدم تحديث القوانين المحاسبية بما يتماشى مع التطورات الدولية.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم7: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
AHMED CHEMSEDINNE BOUARARA 2017	كلا الدراستان تتناولن تبني الجزائر لمعايير اعداد التقارير المالية	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في تركيزها على المقارنة بين معايير اعداد التقارير والنظام المحاسبي المالي والتحديات التي تواجهها الجزائر في	تم الاستفادة منها في الجانب النظري

		تطبيق المعايير	
MAHMOUD KHBIEBCH 2024	كلا الدراستان تتناولان تطبيق IFRS في الجزائر	جه الاختلاف بين الدراستين ان هذه الدراسة ركزت على جودة المعلومة المحاسبية والقيمة الاقتصادية المضافة للشركات	تم الاستفادة منها في دراسة الجانب النظري
FETHI SAIDI 2017	كلاهما يدرسان تبني وتطبيق الجزائر لمعايير اعداد التقارير المالية الدولية	وجه الاختلاف يكمن في تقييم هده الدراسة للنظام المحاسبي المالي بمحاداة معايير اعداد التقارير المالية	تم الاستفادة منها في النسيج والفهم للالمام بالموضوع

المصدر: من إعداد الطلبة

خلاصة الفصل الأول:

طرقنا في هذا الفصل إلى معايير التقارير المالية الدولية وحاولنا الإلمـــام باساســـياتها (هدف نطاق عرض وقياس، إفصاح) وكذلك الأساس الذي جاء عليه المعيار(المحل الذي حـــل محله) ذلك أن معايير التقارير المالية الدوليةIFRS تعد وليدة إعادة هيكلة المعـــايير المحاســـبية الدوليةIAS، وقمنا بعرض هذه المعايير وفقت تصنيفها لمعايير ركزت على القيـــاس، معـــايير ركزت على الإفصاح، معايير القوائم المالية المدمجة، معايير الوظائف المتخصصة.

بعد ذلك تطرقنا إلى الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المـــاليSCF، كمـــا تطرقنا إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع مسبقا.

واتضح أن الجزائر تبنت معايير التقارير المالية الدولية ضمني في قانونها رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني:

الاطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد أن تم التطرق في الفصل السابق إلى الأسس النظرية لمعايير التقارير المالية الدولية وتبني الجزائر لها خصصنا هذا الفصل للدراسة الاستطلاعية والتحليلية لمدى امكانية الجزائر لتطبيق معايير التقارير المالية ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى التعريف بمجتمع الدراسة وخصائص أفراد عينة الدراسة، الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة لجمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وفي الأخير سيتم تحليل وتفسير البيانات المجمعة باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS وانطلاقا مما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الادوات والطرق المستخدمة

المبحث الثاني: وصف خصائص العينة

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة النتائج

المبحث الأول: الأدوات والطرق المستخدمة

في هذا الإطار سنحاول ابراز منهجية الدراسة بمختلف جوانبها، بعرض المنهج المتبع وتعريف بمجتمع الدراسة وعينة الدراسة، بالإضافة إلى نموذج الدراسة والأساليب والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: منهجية وأدوات الدراسة

الفرع الاول: منهجية الدراسة

تماشيا مع طبيعة هذه الدراسة، ومن اجل تحقيق أهدافها ودراسة الإشكالية المطروحة وتحليل نتائجها واختبار صحة الفرضية، قامت الباحثتان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على الوصف العلمي الدقيق للظاهرة المدروسة وصفا كميا أو وصفا نوعيا، لاستقصاء الحلول والتفسيرات، استنادا إلى ماتفرزه البيانات والمعلومات من النتائج، فالمنهج الوصفي يقوم على جمع البيانات وتصنيفها وتدوينها ومحاولة تفسيرها من اجل قياس ومعرفة تأثير العوامل على أحداث الظاهرة محل الدراسة ثم استخلاص النتائج، ومعرفة كيفية الضبط والتحكم في هذه العوامل وأيضا التنبؤ بسلوك الظاهرة محل الدراسة.

ولقد تمثلت عينة الدراسة في المحاسبين وخبراء ومحافظين حسابات والاكاديميين، لمنطقة برج بوعريريج

وفي الأخير تقرر الاعتماد على(36) استمارة من مجموع الاستمارات الموزعة (50) استمارة

الفرع الثاني: أدوات الدراسة

اولا: ادوات جمع البيانات

في موضوع دراستنا هذه سيتم الاعتماد على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة التي هدفت الى إظهار مدى امكانية تطبيق الجزائر لمعايير التقارير المالية الدولية.

1- استمارة الاستبيان

1-1 تصميم الاستمارة: في هذه المرحلة حاول قدر الإمكان إعداد الاسئله بصفة بسيطة وواضحة حتى تخدم غرض الدراسة المتمثلة في معرفة آراء العينة حول إمكانية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الجزائر ولهذا الغرض لم نقوم بالربط بين عدة أبعاد في الدراسة.

وهذا فضلا عن الديباجة التي تتصدر استمارة الإستبيان، والتي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وجيز لها ، ولتبرير القيام بهذا الاستبان احطنا العينة بأن المعلومات المتحصل عليها سوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، كما أشرنا إلى الجهة التي ينتمي إليها الطالب، وذلك إلى زيادة القبول والثقة فيها من طرف أفراد العينة مع شكرهم في الاخير على تعاونهم معنا.

1-2 هيكل استمارة الاستبيان: يحتوي االستبيان على جزئين

- **جزء البيانات العامة:** تتضمن البيانات الشخصية التي تخص أفراد عينة الدراسة وهي: الجنس، العمر، المستوى التعليمي.

- **جزء البيانات الموضوعية:**يتضمن محور واحد يتضمن الاخير 17 سؤال متعلق بمدى امكانية الجزائر لتطبيق معايير التقارير المالية.

1-3 نشر وتوزيع الاستبيان: بعد الانتهاء من عملية إعداد الإستبيان بشكل نهائي كما هو موضح في الملحق رقم (1) جاءت بعدها مرحلة توزيعها على العينة المقصودة من المهنئين والاكاديميين إما عن طريق تسليمه يدويا أو عن طريق البريد الإلكتروني، ويوضح الجدول التالي عدد الاستبيانات الموزع وعدد الاستبيانات التي جرت عليها الدراسة

الجدول رقم (08) توزيع الاستمارات

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	50	100
عدد الاستمارات غير المسترجعة	12	24

4	2	عدد الاستمارات المستبعدة
72	36	عدد الاستمارات المعتمدة

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على استمارات الاستبيان

التحليل: من خلال الجدول نجد ان هناك(12) استمارة غير مسترجعة، و(2) استمارة استبعدت لنقص الإجابات من طرف المستجوبين، ونجد ان نسبة الاستمارات المعتمدة بلغت 72 وهي نسبة مقبولة في نظرنا من اجل استخدامها في الدراسة.

وتم الاعتماد على سلم " ليكرت الخماسي" كمقياس لإجابة أفراد عينة الدراسة والجدول التالي يوضح درجات قياس هذا السلم:

الجدول رقم(09): درجات مقياس ليكرت

غيرموافق بشدة	**غيرموافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**	**الاستجابة**
1	2	3	4	5	**الدرجة**

المصدر: من اعداد الباحثتين

كما تم الاعتماد على المتوسط الحسابي بمجالاته الموضحة في الجدول رقم(03) وذلك لتفسير مستوى ومعدل إجابات أفراد العينة عل كل عبارة من عبارات الاستبيان.

الجدول رقم(10): تقسيم متوسطات العينات

درجات السلم	الإجابة	المجالات
1	غيرموافق بشدة	من1إلى1.79
2	غيرموافق	من 1.80إلى2.59
3	محايد	من 2.60إلى3.39
4	موافق	من 3.40إلى4.19
5	موافق بشدة	من 4.20إلى5

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS 19

ثانيا: الأدوات الإحصائية المستخدمة

من اجل تحليل البيانات التي تم جمعها من قوائم الاستبيان تمت عملية تفريغ البيانات في Excel والاستعانة ببرنامج Spss، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب لإحصائية من بينها:

- قياس ثبات وصدق الأداة المستخدمة في الدراسة بواسطة معامل الفاكرومباخ.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.
- الاعتماد على بعض مقاييس الإحصاء الوصفي مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

المطلب الثاني: صدق وثبات الاستمارة

المقصود بثبات الاستمارة الاستقرار في نتائج الاستمارة وعدم تغييرها بشكل كبير، ثم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات، وخلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات الاستمارة من خلال استخدام معامل الفاكرونباخ والذي يعتبر أكثر الاختبارات شيوعا لقياس درجة الارتباط بين مكونات المقياس، ويقيس هذا المعامل الاتساق الداخلي في فقرات الاستبانة، حتى يتحقق ثبات الأداة يجب أن يكون الفاكرونباخ اكبر أو يساوي (0.60).

ومن خلال دراستنا كانت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (11): معامل الفاكرونباخ

معامل الثبات	
عدد العبارات	الفاكرونباخ
17	0.749

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج SPSS19

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن قيمة ألفا كرو نباخ الكلية تقدر بـــ0.749 أي ما نسبة74.9%وهي نسبة معتبرة مقارنة بالنسبة المعيارية التي تقدر ب 60%، ودلالة هذه النسبة هو أن المبحوثين يفهمون البنود أو العبارات بنفس الطريقة وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون هذه النسبة (74.9%)تحقق نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها مرة أخرى.

المبحث الثاني: وصف خصائص العينة

في هذا المبحث سيتم عرض وتحليل ومناقشة نتائج الاستبانة الموجهة الى عينة من الأكاديميين الجزائريين في ولاية برج بوعريريج، والذي يهدف الى استقصاء اراءهم حول مدى امكانية تطبيق معايير الابلاغ المالية الدولية في الجزائر، وقد تنوعت الاسئلة من بتنوع المعايير، وعكس مستوى المعرفة والفهم بهذه المعايير من قبل العينة المختارة.

المطلب الأول: عرض وتحليل جزء البيانات الشخصية

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل بيانات الاستبيان المتعلقة بأفراد العينة من خلال جنسهم وأعمارهم ووضيفتهم ومستواهم التعليمي.

الفرع الأول: توزيع العينة وفقا للمتغير الجنسي:

جدول رقم (12): توزيع عينة الدراسة وفقا للمتغير الجنسي

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	30	% 83.3
انثى	6	%16.7
المجموع	36	% 100

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS 19

الشكل(01): يمثل الدائرة النسبية لمتغير الجنس

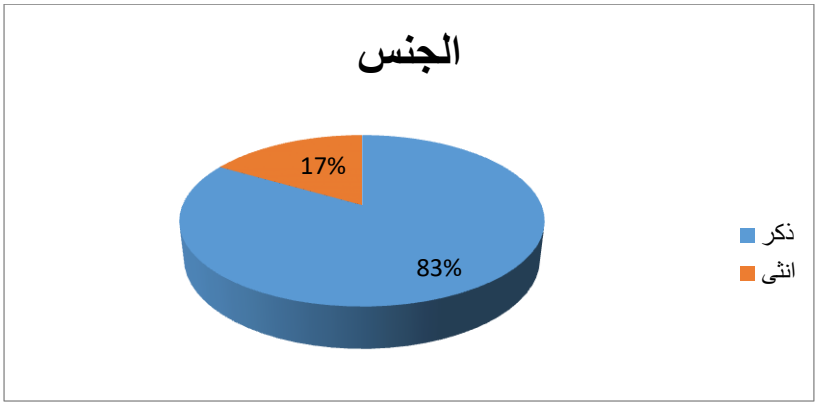

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS 19

يشير الجدول إلى أن غالبية عينة الدراسة تقريبا هم ذكور حيث بلغ عددهم(30) من إجمالي (36) بنسبة تقدر(83.3%) بينما تقدر نسبة الاناث با (16.7%) أي (6)من (36).

الفرع الثاني: توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الفئة العمرية:

جدول رقم (13): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
بين 26 و35	15	%41.7
بين 36 و45	9	%25.0
أكثر من 45	12	%33.3
المجموع	36	%100

المصدر: من إعداد

الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS 19

الشكل(02): يمثل تكراري لمتغير العمر

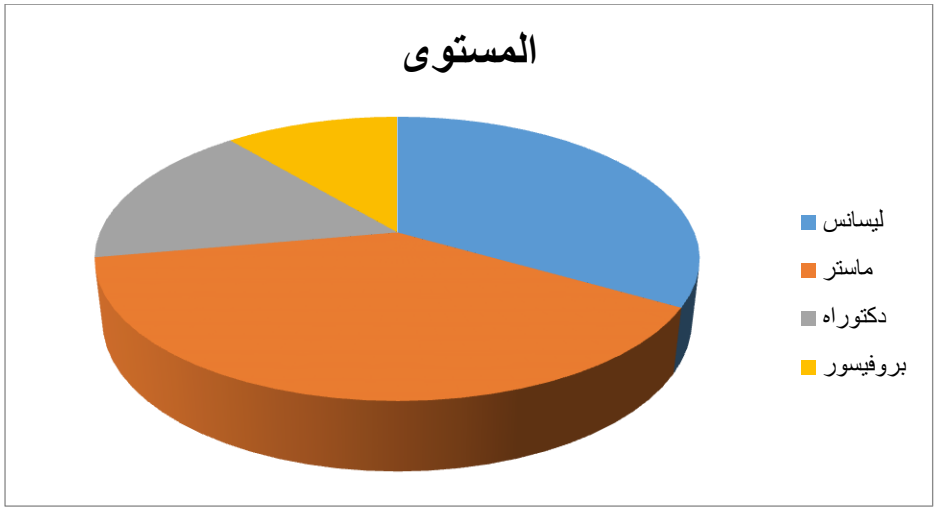

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS 19

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (03) بأن الفئات العمرية هي فئات شبابية حيث تمثل ما نسبته41.7% من أفراد العينة وهذا ما يمكن من استغلال هذه الطاقة الشبابية في زيادة مردودية ومدى معرفة المعايير وبأكثر دقة ممكنة في حين نجد بأن فئة أكثر من 45 سنة تمثل ما نسبته 33.3%وهي نسبة قليلة وهذا راجع إلى إحالة عدد من العمال على التقاعد النسبي في السنوات الماضية ولكن بدون إهمال هذه الفئة التي تتمتع بدورها بالكفاءة والخبرة.

الفرع الثالث: توزيع عينة الدراسة وفقا للمستوى التعليمي

الجدول رقم(14): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ليسانس	12	%33.3
ماستر	14	%38.9
دكتوراه	6	%16.7
بروفيسور	4	%11.1
المجموع	36	%100

الشكل رقم (03): دائرة نسبية للمتغير حسب المستوى

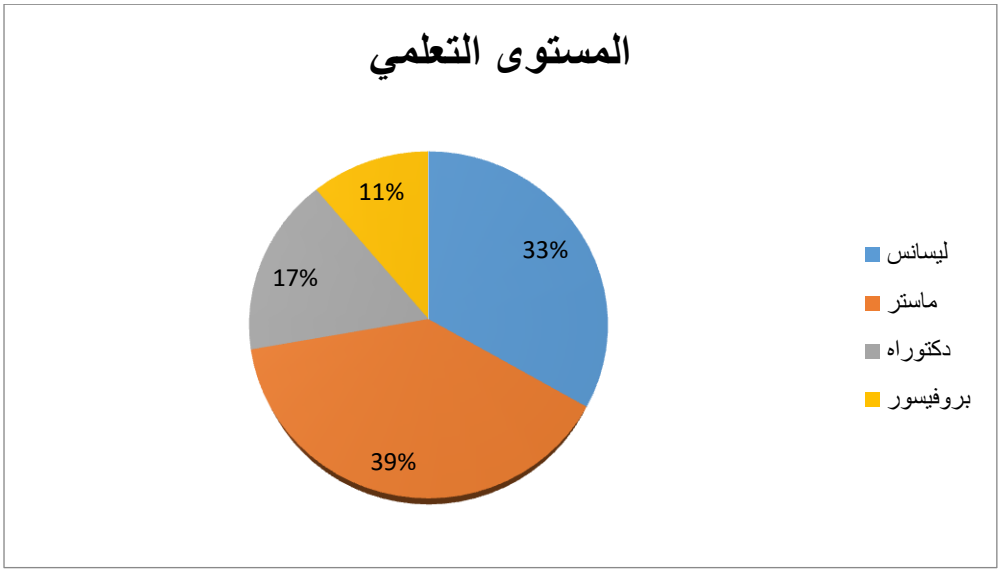

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS 19

من الجدول السابق يمكن أن نلاحظ أن أغلبية الساحقة من عينة الدراسة هم من خريجي الجامعات، حيث مثل حاملو شهادة الماستر نسبة 38.9% ب14 مشاهدة من أصل 36، ومثل حاملو شهادة الليسانس33.3% بعدد مشاهدات قدره 12، أما نسبة المتحصلين على مستوى الدكتوراه فكانت 16.7% 6 مشاهدات، أما باقي المستويات التعليمية فقد كان عدد مشاهداتها 4 بنسبة11.1% .

الفرع الرابع: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة:

جدول رقم (15): توزيع عينة حسب الوظيفة

المتغير	التكرار	النسبة
محاسب معتمد	14	38.88

خبير محاسبي	10	27.77
محافظ حسابات	2	5.5
أكاديمي	10	27.77
%100	36	المجموع

شكل رقم (04): دائرة نسبية لمتغير حسب الوظيفة

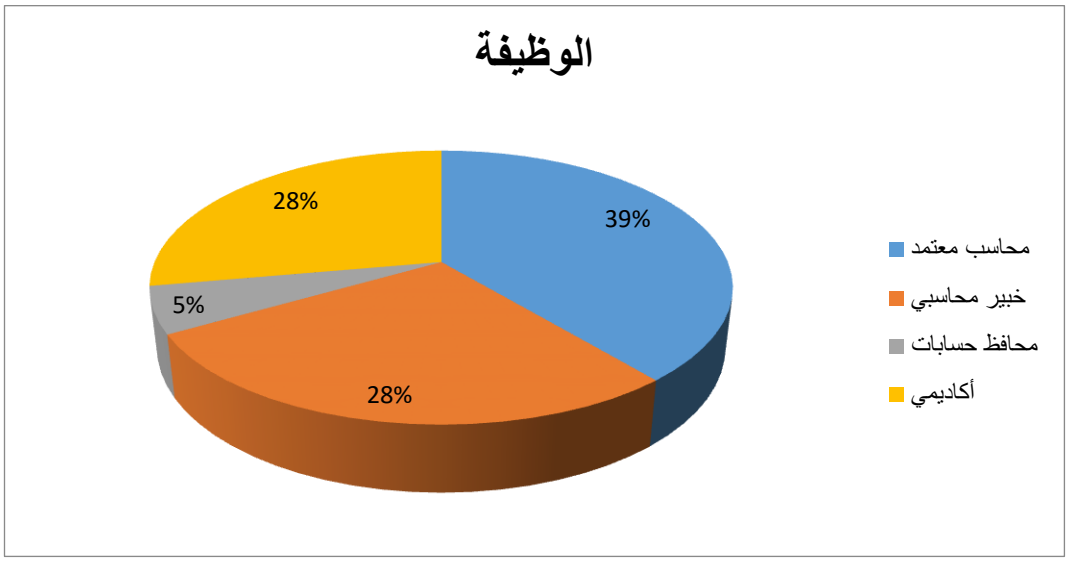

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS19

من الجدول السابق يمكن أن نلاحظ أن أغلبية الاراء من فئة المحاسبين حيث مثلو نسبة 38.88% ب 14 مشاهدة، ومثل خبراء المحاسبين 27.77% ب 10 مشاهدات، أما بالنسبة لمحافظي الحسابات مثلة نسبة 5.5% بمشاهدة قدرها 2، أما باقي الفئة التي تمثل الأكاديميين بالنسبة 27.77% ب 10 مشاهدات.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة النتائج

بعد عرض منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة في دراستنا الاستقصائية، وتعرفنا على خصائص العينة، سنقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها من الاستبانة لقبول أو رفض الفرضية وربطها بما ورد في الجانب النظري من الدراسة واستخلاص أهم النتائج.

المطلب الأول: تحليل النتائج الاحصائية

سنحاول في هذا المطلب القيام بالتحليل الإحصائي لمتغير الدراسة وذلك من خلال عرض استجابة العينة لاسئلة الاستبيان، تحديد متوسطها الحسابي، والانحراف المعياري

الفرع الاول: عرض استجابة العينة

يضم الاستبيان سبعة عشر عبارة تناقش مدى امكانية تطبيق معايير اعداد التقارير المالية الدولية في الجزائر، وسنحاول في هذا التحليل تحديد وجهة نظر العينة المدروسة من خلال تحليل تكرارات كل عبارة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (16): تكرار ونسب العبارات

الرقم	العبارات		موافق بشدة	موافق	م حايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS1 تطبيق معيار التقارير المالية لأول مرة في الجزائر	التكرار		34		1	1
		النسبة المئوية%		94.4		2.8	2.8
02	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS2 الدفع على اساس الأسهم في الجزائر	التكرار	1	15	14	4	2
		النسبة المئوية%	2.8	41.7	38.9	11.1	5.6
03	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS3 توحيد الأعمال في الجزائر	التكرار		24	8	3	1
		النسبة المئوية%		66.7	22.2	8.3	2.8
04	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS5 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة في الجزائر	التكرار	1	17	16	1	1
		النسبة المئوية %	2.8	47.2	44.4	2.8	2.8
05	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS6 استكشاف وتقييم الموارد	التكرار	2		19	8	6
		النسبة المئوية%	5.6		52.8	22.2	16.7

	المعدنية في الجزائر						
06	يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS7 الأدوات المالية، الافصاح في الجزائر	التكرار	7	22	3	3	1
		النسبة المئوية%	19.4	61.1	8.3	8.3	2.8
07	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS8 القطاعات التشغيلية في الجزائر	التكرار	1	19	13	1	2
		النسبة المئوية%	2.8	52.8	36.1	2.8	5.6
08	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS9 الأدوات المالية في الجزائر	التكرار	5	21	4	6	
		النسبة المئوية%	13.9	58.3	11.1	16.7	
09	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS10 القوائم المالية الموحدة في الجزائر	التكرار	2	25	4	3	2
		النسبة المئوية%	5.6	69.4	11.1	8.3	5.6
10	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS11 الترتيبات المشتركة في الجزائر	التكرار	1	12	19	2	2
		النسبة المئوية%	2.8	33.3	52.8	5.6	5.6
11	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS12 الافصاح عن الحصص في الشركات الأخرى في الجزائر	التكرار	5	16	9	4	2
		النسبة المئوية%	13.9	44.4	25.0	11.1	5.6
12	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS13 قياس القيمة العادلة في الجزائر	التكرار	3	20	7	5	1
		النسبة المئوية%	8.3	55.6	19.4	13.9	2.8
13	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS14 الحسابات المؤجلة	التكرار	2	11	22	1	
		النسبة	5.6	30.6	61.1	2.8	

	لأسباب تنظيمية في الجزائر	المئوية%					
14	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS15 الايراد من العقود مع العملاء في الجزائر	التكرار	2	20	12	1	1
		النسبة المئوية%	5.6	55.6	33.3	2.8	2.8
15	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS16 عقود الايجار في الجزائر	التكرار	2	26	7	1	
		النسبة المئوية%	5.6	72.2	19.4	2.8	
16	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS17 عقود التأمين في الجزائر	التكرار	3	28	3	1	1
		النسبة المئوية%	8.3	77.8	8.3	2.8	2.8
17	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي IFRS18 العرض والافصاح في القوائم المالية فس الجزائر	التكرار	10	22	1	3	
		النسبة المئوية%	27.8	61.1	2.8	8.3	

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج spss 19.

من خلال الجدول نجد أن أجوبة العينة بالنسبة للعبارات كانت كالتالي:

- بالنسبة للعبارة الاولى" يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS1"تطبيق معيار التقارير المالية لأول مرة" في الجزائر"94.4 من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر.

- بالنسبة للعبارة الثانية" يمكن تطبيق مير التقرير المالي الدولي IFRS2"لدفع على أساس الأسهم في الجزائر" اكبر نسبة 44.7 من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر، يليها بنسبة مقاربة 38.9من العينة كانت محايدة الرأي.

- بالنسبة للعبارة الثالثة" يمكن تطبيق مير التقرير المالي الدولي IFRS3"توحيد الأعمال" في الجزائر" اكبر نسبة 66.7 من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر، يليها نسبة22.4من العينة كانت محايدة الرأي.

– بالنسبة للعبارة الرابعة" يمكن تطبيق ميار التقرير المالي الدولي5 IFRS"الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع في الجزائر" اكبر نسبة 47.2 من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر، يليها نسبة مقاربة 44.4 من العينة كانت محايدة الرأي.

– بالنسبة للعبارة الخامسة" يمكن تطبيق ميار التقرير المالي الدولي IFRS6"اكتشاف وتقييم الموارد الطبيعية في الجزائر" اكبر نسبة 52.8 كانت محايدة الرأي، يليها نسبة22.2من العينة كانت غير موافقة أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر.

– بالنسبة للعبارة السادسة" يمكن تطبيق ميار التقرير المالي الدولي IFRS7"الأدوات المالية الافصاح في الجزائر" اكبر نسبة 61.1 من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر، تليها نسبة19.4من العينة وافقوا بشدة على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر.

– بالنسبة للعبارة السابعة" يمكن تطبيق ميار التقرير المالي الدولي IFRS8"القطاعات التشغيلية في الجزائر" اكبر نسبة52.8 من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر، يليها نسبة36.1من العينة كانت محايدة الرأي.

– بالنسبة للعبارة الثامنة" يمكن تطبيق ميار التقرير المالي الدولي IFRS9"الأدوات المالية في الجزائر" اكبر نسبة 58.3 من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر

– بالنسبة للعبارة التاسعة" يمكن تطبيق ميار التقرير المالي الدولي10 IFRS"القوائم المالية الموحدة "في الجزائر" اكبر نسبة 69.4 من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر

– بالنسبة للعبارة العاشرة" يمكن تطبيق ميار التقرير المالي الدولي11 IFRS"الترتيبات المشتركة في الجزائر" اكبر نسبة 52.8 من العينة كانت محايدة الرأي، تليها نسبة 33.3 من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر.

– بالنسبة للعبارة الحادي عشر" يمكن تطبيق ميار التقرير المالي الدولي IFRS12"الافصاح عن الحصص في المنشات الأخرى "في الجزائر" اكبر نسبة 44.4 من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر، يليها نسبة 25 من العينة كانت محايدة الرأي.

– بالنسبة للعبارة الثاني عشر " يمكن تطبيق ميار التقرير المالي الدولي IFRS13"قياس القيمة القيمة العادلة في الجزائر" اكبر نسبة 55.6 من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر، يليها نسبة19.4من العينة كانت محايدة الرأي.

– بالنسبة للعبارة الثالث عشر" يمكن تطبيق ميار التقرير المالي الدولي IFRS14"الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية في الجزائر" اكبر نسبة 61.1 من العينة كانت محايدة الرأي ، يليها نسبة30.6من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر.

– بالنسبة للعبارة الرابع عشر" يمكن تطبيق ميار التقرير المالي الدولي IFRS15"الايراد من العقود مع العملاء في الجزائر" اكبر نسبة 55.6 من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر، يليها نسبة33.3من العينة كانت محايدة الرأي.

– بالنسبة للعبارة الخامس عشر" يمكن تطبيق ميار التقرير المالي الدولي IFRS16 "عقود الايجار في الجزائر" اكبر نسبة 72.2 من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر، يليها نسبة 19.4من العينة كانت محايدة الرأي

– بالنسبة للعبارة السادس عشر" يمكن تطبيق ميار التقرير المالي الدولي IFRS17"عقود التأمين في الجزائر" اكبر نسبة 77.8 من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر

– بالنسبة للعبارة السابع عشر" يمكن تطبيق ميار التقرير المالي الدولي18 IFRS" العرض والافصاح في القوائم المالية في الجزائر" اكبر نسبة 61.1 من العينة وافقوا على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر، يليها نسبة27.8من العينة وافقوا بشدة على أنه يمكن تطبيق المعيار في الجزائر.

الفرع الثاني: المتوسط والانحراف المعياري لمتغير الدراسة

يضم الاستبيان سبعة عشر عبارة تناقش مدى امكانية تطبيق معايير اعداد التقارير المالية الدولية في الجزائر، وسنحاول في هذا التحليل حصر المعايير المطبقة في الجزائر.

جدول رقم (17): المتوسط والانحراف المعياري للعبارات

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
1	**يمكن تطبيق معيار التقرير المالي تطبيق معيار التقارير المالية لأول مرة IFRS1 في الجزائر**	3.8611	0.352	موافق
2	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الدفع على أساس الأسهم IFRS2 في الجزائر.	3.2500	0.821	محايد

3	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي توحيد الأعمال IFRS3في الجزائر.	3.5278	0.599	موافق
4	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع IFRS5 في الجزائر.	3.4444	0.540	موافق
5	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي اكتشاف وتقييم الموارد الطبيعية IFRS 6 في الجزائر.	3.4857	0.728	أوافق
6	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الأدوات المالية الافصاح IFRS7 في الجزائر.	3.8611	0.866	أوافق
7	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي القطاعات التشغيلية IFRS8 في الجزائر.	3.4444	0.711	أوافق
8	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الأدوات المالية IFRS9 في الجزئر.	3.6944	0.847	موافق
9	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي القوائم المالية الموحدة IFRS10 في الجزائر.	3.6111	0.873	موافق
10	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الترتيبات المشتركةIFRS11 في الجزائر.	3.2222	0.692	محايد
11	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الافصاح عن الحصص في المنشات الأخرى IFRS12 في الجزائر.	3.5000	1.114	موافق
12	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي قياس القيمة القيمة العادلة IFRS13 في الجزائر.	3.5278	0.885	موافق
13	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية IFRS14 في الجزائر.	3.3889	0.416	محايد
14	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الايراد من العقود مع العملاء IFRS15 في الجزائر.	3.5833	0.593	موافق
15	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي عقود الايجار IFRS16في الجزائر.	3.8056	0.333	محايد
16	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي عقود التأمين في IFRS17الجزائر.	3.8611	0.523	موافق

17	يمكن تطبيق معيار التقرير المالي العرض والافصاح في القوائم المالية IFRS18 في الجزائر.	4.0833	0.650	موافق
18	تطبيق كل المعايير الدولية	3.5971	0.679	موافق

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (15) نجد أن الاتجاه العام للمحور كان (موافق) بمتوسط .359713 (فعبارات الاستبيان رقم 1-3-4-5-6-7-8-9-11-12-14-15-16-17 كان اتجاهها العام (موافق) بمتوسطات محصورة مابين (3.44-4.08)، وبناء عليه فكل من معيار التقرير المالي IFRS1"تطبيق معيار التقارير المالية لأول مرة " ومعيار التقرير المالي IFRS3 "توحيد الأعمال" و معيار التقرير المالي IFRS5الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع ومعيار التقرير المالي IFRS 6اكتشاف وتقييم الموارد الطبيعية و معيار التقرير المالي IFRS7الأدوات المالية الافصاح ومعيار التقرير المالي IFRS8 القطاعات التشغيلية ومعيار التقرير المالي IFRS9 الأدوات المالية ومعيار التقرير المالي IFRS10 القوائم المالية الموحدة ومعيار التقرير المالي IFRS12 الافصاح عن الحصص في المنشات الأخرى ومعيار التقرير المالي IFRS13 قياس القيمة العادلة ومعيار التقرير المالي IFRS15 الايراد من العقود مع العملاء ومعيار التقرير المالي IFRS16 عقود الايجار و معيار التقرير المالي IFRS17 عقود التأمين ومعيار التقرير المالي IFRS18 "العرض والافصاح في القوائم المالية" يمكن تطبيقها في الجزائر) والانحراف0.679 يدل على عدم وجود تباين كبير في الاجابات.

نجد ايضا من خلال الجدول أن الاتجاه العام للعبارات 2-10-11 كان (محايد) بمتوسطات محصورة ما بين (3.222-3.3888). و بناء عليه وكل من معيار التقرير المالي الدولي IFRS2 الدفع على أساس الأسهم و معيار التقرير المالي الدولي IFRS11 الترتيبات المشتركة ومعيار التقرير المالي الدوليIFRS12 الافصاح عن الحصص المنشأت الأخرى، لم يتم الفصل في امكانية أو عدم امكانية تطبيقها في الجزائر، وقد يعود سبب الرأي المحايد الى قلة اطلاع العينة على هاته المعايير

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

من أجل اختبار صحة الفرضية نعتمد على بعض الأساليب الاحصائية المناسبة والممثلة في المتوسطات الحسابية الكلية للمحور و One-Sample Test و نستند على الجدول التالي

الجدول رقم (18): اختبار الفرضية T-Test

المحور	المتوسط الحسابي	القيمة المخيرة	فرق المتوسط	قيمةT	مستوى المعنوية
مدى إمكانية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية	3,5971	3	-6,111	-4,209	0.00

المصدر :إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج spas

تتعلق الفرضية بمدى إمكانية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الجزائر وتشير إلى:

H0 : لا يمكن للجزائر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

H1 : يمكن للجزائر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للممحور كان قيمته3,5971 ، حيث درج ضمن الفئة الرابعة [3,40-4,19] حسب مقياس ليكارت الخماسي (بإتجاه موافق)، وأن قيمة فرق المتوسط قدرها6,1111-، وقيمةT 4,209-، حيث تم اختبار نسبة أفراد العينة فوق أي نسبة أفراد العينة كانت إجاباتهم فوق الحياد أي أنهم موافقون على إمكانية تطبيق معايير تقارير المالية الدولية في الجزائر

ومما سبق وبما أن مستوى المعنوية يساوي 0,00 أي أقل من0.01 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة

H1: يمكن تطبيق معايير تقارير المالية الدولية في الجزائر عند مستوى معنوية (α=0,01)

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل التطبيقي إلى تحليل آراء العينة من الأكاديميين والمهنيين لمنطقة برج بعج حول إمكانية تطبيق معايير تقارير المالية الدولية في الجزائر، حيث أسفر التحليل على أنه يمكن للجزائر أن تطبق معايير تقرير المالية الدولية، كما أثبتت الدراسة من خلال نسب الأقلية المعارضة والذي يجب أخذ آرائهم أيضا بعين الاعتبار أنه هناك عدة عوائق في تطبيق الجزائر لمعايير التقارير المالية.

الخاتمة

إن التغيرات المتتالية في الاقتصاد العالمي أجبرت العديد من الدول العالم إدخال إصلاحات على مستوى اقتصادياتها، فبعد أن تبنت العديد من الدول معايير المحاسبة الدولية ومعايير تقرير المالية الدولية سعت الجزائر كذلك لأخذ هذه الخطوة بعين الاعتبار بهدف التوافق في مجال العمل المحاسبي، و رغم أن تبنيها لهذه المعايير كان ضمنيا فقط إلا أنها استجابت للمستجدات الدولية وذلك بإصدار القانون رقم 11 – 07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي الماليSCF و الذي يتوافق بدرجة عالية مع المعايير التقارير المالية الدولية، رغم وجود بعض الاختلافات التي تعود أساس إلى خصائص البيئة الاقتصادية الجزائرية

ولقد حاولنا من خلال تناولنا لموضوع إمكانية تطبيق معايير تقارير المالية الدوليةIFRS في الجزائر، معالجة الإشكالية الرئيسية لدراستنا ، حيث قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال جمع آراء المهنئين والأكاديميين لمنطقة برج بوعريريج؛

- **نتائج الدراسة:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية:

– معايير التقارير المالية الدولية عبارة عن قواعد وأسس تضبط الممارسات المحاسبية وتتميز بالمرونة وتتغير بتغير الظروف الاقتصادية، كما تتميز بالخصوصية أي كل معيار يتناول مشكلة محاسبية معينة و يقدم معالجات محاسبية محددة تاركا حرية المعالجة للمؤسسات والدول المتبنية للمعايير؛

– معايير التقارير المالية الدولية IFRSهي نتيجة لإعادة هيكلة معايير المحاسبة الدولية IAS؛

– دخل النظام المحاسبي المالي حيّز التطبيق منذ 15سنة، والملاحظ أنه لم يتعرض لما يتطلب من التغييرات والتحديثات، في حين نجد أن معايير التقارير المالية الدولية عرفت عدة تعديلات واصدارات مما أدى إلى وجود فروقات بينيا بين معايير التقارير المالية الدولية وبين النظام المحاسبي المالي؛

– من خلال آراء العينة توصلنا ان المؤسسات الجزائرية قادرة على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية؛

– من خلال ارتفاع نسبة الحياد في إجابات الاستبانة توصلنا الى انه قد يكون بسبب نقص الاطلاع على مستجدات معايير التقارير المالية الدولية؛

– من خلال نسب من الاعتراض في إجابات الاستبانة توصلنا الى ان هناك معيقات تعيق تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الجزائر.

- **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال دراسة معايير التقارير المالية الدولية وتطبيقها في الجزائر نذكر منها:

– محاولة الربط بين الجانبين الاكاديمي والتطبيقي لتوثيق العلاقة بينهما وتوفير المراجع في المكتبات وتشجيع البحث العلمي في هذا النوع من المواضيع؛

– العمل على الرفع من كفاءة البيئة الجامعية وذلك بتأهيل الاساتذة عبر التراب الوطني وتكوين نخبة لها دراية ومعرفة دقيقة بمعايير التقارير المالية الدولية لتكون في مستوى تخريج إطا ارت لها تأهيل علمي واعداد مهني كاف من خلال إرسال بعثات إلى الخارج لتلقي التكوين اللازم في مجال المعايير والحصول على شهادات

دولية معتمدة؛

–ربط دراسة معايير التقارير المالية الدولية مستقبلا بالأبعاد الاقتصادية، القانونية، التنظيمية المؤسساتية، وعدة ابعاد أخرى؛

– العمل على تكيف النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير الإقرار المالي الدولية لان ذلك يساهم في توحيد وتوافق أنظمة المؤسسات الجزائرية مع مؤسسات دولية، مع الاخذ نعين الاعتبار خصوصيات البيئة الاقتصادية والمحاسبية الجزائرية؛

–انشاء لجنة متخصصة مهمتها متابعة المستجدات على المستوى الدولي

– عقد ملتقيات ومؤتمرات حول فهم معايير تقارير المالية الدولية ودراسة متطلبات تطبيقها في الواقع الاقتصادي الجزائري.

- **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

– دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية باستعمال القوائم المالية كأداة لجمع المعلومات؛

–معيقات وتحديات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الجزائر.

قائمة المراجع و المصادر

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. بوبكر رزيقان، المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليةIFRS ، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق ومحاسبة وجباية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019-2020.
2. زواتنية عبد القادر، المعايير المحاسبية الدولية 2، مطبوعة جامعية موجهة إلى طلبة سنة أولى ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2021-2022.
3. سعيداني محمد السعيد، المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليةIFRS ، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص محاسبة ومالية المؤسسة، جامعة غرداية، 2018-2019.
4. محمد بوسماحة، المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS ، مطبوعة لطلبة السنة الثانية ليسانس تخصص محاسبة ومراجعة وطلبة الماستر تخصص محاسبة جباية معمقة، جامعة طاهري محمد بشار، 2019-2020.
5. سفيان بوزيد، محاضرات في مادة معايير المحاسبة الدولية، مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2021-2022.
6. جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013.
7. مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية للتقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المملكة العربية السعودية، 2017-2018.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. شنوف حمزة، قياس مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF للمعايير المحاسبية الدولية، وانعكاسات تطبيقها على نتائج التحليل المالي – دراسة حالة مجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017.

2. مرحوم محمد الحبيب، أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للكائنات الصغيرة والمتوسطة الحجمIFRS-PME ، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2016-2017.
3. وئام حمداوي، جودة المعلومات المحاسبية بين معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي – دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير بسكرة، 2019-2020.

ثالثاً: المجلات والملتقيات العلمية

1. بوعكاز سميرة، "عرض الأصول غير المتداولة المحترف بها لغرض البيع للعمليات المتوقعة في القوائم المالية"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة بسكرة، المجلد 17، العدد 01، 2023.
2. محمد السعيد سعيداني، ميلودي مصطفى، "أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS9 'الأدوات المالية الإفصاحات' في إدارة مخاطر شركة التأمين – دراسة ميدانية"، مجلة المهل الاقتصادي، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد 04، العدد 01، 2021.
3. باني سيد علي، الجوزي جميلة، "تحليل مدى توافق خصائص جودة المعلومات المالية بين نظام المحاسبة المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية – IAS/IFRS دراسة ميدانية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 3، العدد 36، 2024.
4. شنايت بلال، حبيش علي، "تجميع الأعمال بين النظام المحاسبي المالي ومعيار الإبلاغ المالي الدولي"IFRS3 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021.
5. حنان معلى، محمد فيصل مايدة، "تأثير تبني متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16على مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية – دراسة ميدانية"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 2، 2022.
6. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، "دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار المحاسبة الدولي"IFRS17 ، مجلة الإسكندرية لبحوث المحاسبة، المجلد الثاني، العدد الثاني، ديسمبر 2018.

رابعاً: التشريعات القانونية

1. القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74.
2. الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 24 يوليو 2008، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، المادة 62.
3. المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27.
4. القرار رقم 71 المؤرخ في 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009.

خامساً: التقارير أو المطويات الجامعية غير منشورة

1. سامح سحبان، معيار IFRS5 الأصول غير المتداولة محتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة، نقلاً عن الرابط.
2. نور الهدى بهلولي، معيار التقرير المالي الدولي رقم 13(IFRS13) ، محاضرات ماستر أول، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 2023-2024، ص 2.
3. نور الهدى بهلولي، معيار التقرير المالي الدولي رقم 9 (IFRS9) القسم 1 و 2، محاضرات ماستر أول، جامعة محمد البشير الإبراهيمي.

سادساً: المواقع الإلكترونية

1. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs1 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/11 – 21:55].
2. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs2 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/14 – 18:48 و19:50].
3. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs3 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/08 – 20:22 و22:22].
4. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs5 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/15 – 20:27].
5. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs6 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/04/16 – 20:12].
6. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs7 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/17 – 00:18].
7. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs8 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/15 – 20:28].
8. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs9 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/01 – 11:13].
9. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs10 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/08 – 13:53].
10. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs11 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/06 – 10:19].
11. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs12 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/07 – 09:09].
12. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs13 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/06 – 14:19].
13. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs14 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/10 – 08:57 و09:20].
14. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs15 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/12 – 03:57].

15. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs17 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/14 – 16:48 و17:40].
16. https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs18 [تم الاطلاع عليه يوم 2025/03/15 – 19:46].
17. https://www.ifrs.org/ [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/25 – 13:10].
18. https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-2-subsidiaries-without-public-accountability-disclosures.html/... [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/14 – 18:55 و19:50].
19. https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-5-subsidiaries-without-public-accountability-disclosures.html/... [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/15 – 22:22].
20. https://elearning.univ-bba.dz/.../IFRS9-part1.pdf [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/07 – 13:33].
21. https://elearning.univ-bba.dz/.../IFRS9-part2.pdf [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/07 – 13:56].
22. https://elearning.univ-bba.dz/.../المحاضرة الرابعة.pdf [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/06 – 13:17].
23. https://www.bmcompta.com/.../comptabilite.html [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/07 – 13:13].
24. https://www.facebook.com/groups/elmayergy/posts/8826364650804757/ [تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/18 – 12:19].

الملاحق

الملحق رقم 01: استبانة الدراسة

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

استبانة موجه للمحاسبين والأكاديميين حول:

مدى امكانية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الجزائر

اعداد:

-مشري دينا

-مانع شيماء

تحت اشراف:

- عميروش بوبكر

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستبانة كأداة لجمع المعلومات المتعلقة بالجزء الميداني لدراستنا **تحت عنوان مدى امكانية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الجزائر** لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة وجباية معمقة ــ

يمثل رأيكم أهمية كبيرة لتحقيق أهداف الدراسة والتوصل إلى النتائج والتوصيات اللازمة لذا نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة هذا الاستبيان ونأمل تعاونكم من أجل الحصول على معلومات دقيقة، مع التأكد بأن المعلومات التي تقدمونها تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

لكم منا كل التقدير والشكر.

السنة الجامعية: 2024/2025

يرجى وضع علامة ✓ أمام الإجابة المناسبة لك:

الجزء الأول: البيانات العامة

- ماذا تكون: خبير محاسبي(ة) ☐ محاسب(ة) ☐ ستاذ جامعي ☐
- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐
- الفئة العمرية:

أقل من 25 ☐ بين 26 و35 سنة ☐ ن 36 و45 سنة ☐ كثر من 45 سنة ☐

- المستوى التعليمي:

بروفيسور ☐ دكتوراه ☐ ماستر ☐ ليسانس ☐ خرى ☐

- التخصص:

محاسبة ☐ مالية ☐ تدقيق ☐

- إذا كنت استاذ (ة):

الخبرة:

اقل من 2 سنة ☐ بين 2و 5 سنوات ☐ ن 5 و10 سنوات ☐ ثر من 10 سنوات ☐

- إذا كنت محاسب معتمد أو خبير محاسبي:

هل سبق لك أن قمت بتدريب ميداني:

نعم ☐ لا ☐

مدة التدريب:

أقل من ستة أشهر ☐ أكثر من ستة أشهر ☐

الجزء الثاني: امكانية تطبيق معايير اعداد التقارير المالية الدولية في الجزائر

الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS1" **تطبيق معيار التقارير المالية لأول مرة**" في الجزائر					
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS2 **"الدفع على أساس الأسهم"** في الجزائر					
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS3 **"توحيد الأعمال"** في الجزائر					
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS5 **"الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة"** في الجزائر					
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS6 **"اكتشاف وتقييم الموارد المعدنية"** في الجزائر					
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS7 **"الأدوات المالية، الإفصاح"** في الجزائر					
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS8 **"القطاعات التشغيلية"** في الجزائر					
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS9 "**الأدوات المالية** " في الجزائر					

يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS10 "**القوائم المالية الموحدة**" في الجزائر					
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS11 "**الترتيبات المشتركة**" في الجزائر					
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS12 "**الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى**" في الجزائر					
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS13 "**قياس القيمة العادلة**" في الجزائر					
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS14 "**الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية** "في الجزائر					
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS15 "**الإيراد من العقود مع العملاء**" في الجزائر					
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS16 "**عقود الايجار**" في الجزائر					
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS17 "**عقود التأمين**" في الجزائر					
يمكن تطبيق معيار تقرير المالي IFRS18 "**العرض والإفصاح في**					

					القوائم المالية" في الجزائر

الملحق رقم 02: ملحقات SPSS

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
,749	,754	21

Statistiques récapitulatives d'élément

	Moyenne	Minimum	Maximum	Intervalle	Maximum/Minimum	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	3,263	1,171	4,086	2,914	3,488	,574	21
Variance des éléments	,726	,146	1,593	1,447	10,897	,095	21

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Variance
يمكن تطبيق معيار التقرير المالي تطبيق معيار التقارير المالية لأول مرة في الجزائر بشكل كلي IFRS1	36	3,8611	,352
يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الدفع على أساس الأسهم في الجزائر بشكل كلي IFRS2	36	3,2500	,821
يمكن تطبيق معيار التقرير المالي توحيد الأعمال في الجزائر بشكل كلي IFRS3	36	3,5278	,599

يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع في الجزائر بشكل كلي IFRS5	36	3,4444	,540
يمكن تطبيق معيار التقرير المالي اكتشاف وتقييم الموارد الطبيعية في الجزائر بشكل كلي IFRS6	35	3,4857	,728
يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الأدوات المالية الافصاح في الجزائر بشكل كلي IFRS7	36	3,8611	,866
يمكن تطبيق معيار التقرير المالي القطاعات التشغيلية في الجزائر بشكل كلي IFRS8	36	3,4444	,711
يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الأدوات المالية في الجزائر بشكل كلي IFRS9	36	3,6944	,847
يمكن تطبيق معيار التقرير المالى القوائم المالية الموحدة فى الجزائر بشكل كلي IFRS10	36	3,6111	,873
يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الترتيبات المشتركة في الجزائر بشكل كلي IFRS11	36	3,2222	,692
يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الافصاح عن الحصص في المنشات الأخرى في الجزائر بشكل كلي IFRS12	36	3,5000	1,114
يمكن تطبيق معيار التقرير المالي قياس القيمة العادلة في الجزائر بشكل كلي IFRS13	36	3,5278	,885
يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية في الجزائر بشكل كلي IFRS14	36	3,3889	,416
يمكن تطبيق معيار التقرير المالي الايراد من العقود مع العملاء فس الجزاشر بشكل كلي IFRS15	36	3,5833	,593
يمكن تطبيق معيار التقرير المالي عقود الايجار في الجزاسر بشكل كلي IFRS16	36	3,8056	,333
يمكن تطبيق معيار التقرير المالي عقود التأمين في الجزائر بشكل كلي IFRS17	36	3,8611	,523
يمكن تطبيق معيار التقرير المالي العرض والافصاح في القوائم المالية في الجزائر يشكل كلي IFRS18	36	4,0833	,650
N valide (listwise)	35		

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
الملخص	I
قـــائمـــــة المـحـتـــويـــــات	II
قـــائـــمـــة الجداول	III
قـــائـــمـــة الأشكال	IV
قـــائـــمـــة الملاحق	v
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لمعايير التقارير المالية وتبنيها في الجزائر	
تمهيد	06
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير إعداد التقارير المالية وتبنيها في الجزائر	06
المطلب الأول: عرض معايير اعداد التقارير المالية الدولية الخاصة بالإفصاح والقياس	06
المطلب الثاني: معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالوظائف المتخصصة والقوائم المالية المدمجة	26
المطلب الثالث: تبني معايير التقارير المالية في الجزائر	34
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	42
المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية	42
المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية	44
المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	47
خلاصة الفصل الأول:	50
الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	52
المبحث الأول: الأدوات والطرق المستخدمة	53

المطلب الأول: منهجية وأدوات الدراسة	53
المطلب الثاني: صدق وثبات الاستمارة	56
المبحث الثاني: وصف خصائص العينة	58
المطلب الأول: عرض وتحليل جزء البيانات الشخصية	58
المبحث الثالث: تحليل ومناقشة النتائج	62
المطلب الأول: تحليل النتائج الاحصائية	62
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات	62
خلاصة الفصل الثاني:	72
الخاتمة	74
قائمة المرجع	77
الملاحق	82
فهرس المحتويات	87

الملخص:

تهدف الدراسة الى قياس مدى امكانية الجزائر على تطبيق معايير الابلاغ المالية الدولية في الجزائر، من خلال تحليل الاطار المفاهيمي لهذه المعايير، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة مفاهيم معايير التقارير المالية الدولية ومراجعة أدبية للدراسات السابقة وتشريعات تبني الجزائر لهذه المعايير، بالاضافة الى منهج ميداني باستخدام استبيان موجه الى عينة من الأكاديميين والمهنيين ، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS وقد توصلت الدراسة الى أن الجزائر تمتلك قدرة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وأظهرت نتائج الاستبيان أن غالبية العينة يرون أن تطبيق IFRS في الجزائر ممكن بنسبة كبيرة.

الكلمات المفتاحية: معايير التقارير المالية الدولية، البيئة الجزائرية.

Abstract:

This study aims to assess the extent to which Algeria is capable of applying International Financial Reporting Standards (IFRS), through an analysis of the conceptual framework of these standards. The study adopted a descriptive and analytical approach by reviewing the concepts of IFRS, previous related studies, and the legal framework governing Algeria's adoption of these standards. Additionally, a field methodology was employed using a questionnaire directed at a sample of academics and professionals. The collected data were analyzed using the SPSS software. The study concluded that Algeria has the capacity to implement IFRS, and the results of the questionnaire indicated that the majority of respondents believe that applying IFRS in Algeria is largely feasible.

Keywords: International Financial Reporting Standards, , Algerian environment